الأمم المتحدة

A/55/PV.71

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٧١**
الاثنين، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقريرا الأمين العام (A/55/489 و A/55/520)

مشروع القرار (A/55/L.32/Rev.1)

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لما كنت المتكلم الوحيد بخصوص هذا البند في هذه الجلسة، أود أن أذكر أن البند ٣٩ من جدول الأعمال ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة'' عزيز جدا بالنسبة لوفد بنغلاديش. وفي رأينا أن هذا البند، منذ عُرض لأول مرة على الجمعية العامة، عبَّر بوضوح عن تطلعات وأهداف البلدان التي تقع ضمن طائفة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

إننا نعتقد أن المؤتمرات الثلاثة الأولى للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي عقدت في الفلبين، وفي نيكاراغوا، وأخيرا في ١٩٩٧ في رومانيا، أرست بمنتهى الفعالية الأسس التي يمكن أن ترتكز عليها المؤسسات الديمقراطية والتي توطد دعائم الديمقراطية، لذا نأمل أن يوفر الأمين العام أقوى الدعم في جهود البلدان لتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وتدابير الدعم التي قدمها الأمين العام في تقريره توضح بشكل فعال للغاية المسائل ذات الأهمية. ونحن نعتقد أنه سيكون من الملائم أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار A/55/L.32/Rev.1، الذي تشارك بنغلاديش في تقديمه، بتوافق الآراء.

ونحن نود بشكل خاص أن نؤيد حضور الأمين العام للمؤتمر الرابع الذي سيعقد في كوتونو، بنن، الأسبوع القادم، ونتطلع إلى بيانه في تلك المناسبة الذي سيكون معلما على الطريق. ولقد ذُكر أنه سيكون أكثر بيانات الأمين العام تطلعا فيما يتعلق بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والدعم الذي يمكن أن تتلقاه الحكومات من منظومة الأمم المتحدة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-76251 (A)
0076251

إن الأمين العام يقدم إلينا في تقريره استعراضا شاملا لأنشطة وأفكار الأمم المتحدة فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة. ومما يستحق التقدير أيضا أن الأمين العام في عرضه لعملية التغيير المستمرة في الساحة الدولية يمدنا بزخم قوي ومتزايد باستمرار لتعزيز العملية العالمية لإرساء الديمقراطية.

في الوضع الدولي الحالي، إرساء الديمقراطية هو وحده الذي يمكن أن يساعد الدول على التصدي بشكل فعال لتحديات عالم اليوم الكثيرة. ويمكن أن يساعد الدول على وضع سياسات للقرن الجديد. إن الديمقراطية والتنمية لا غنى عنهما في سياق عالم اليوم. والبلدان النامية في العالم تعتمد وهي في طريقها نحو التنمية وإرساء الديمقراطية، إلى حد كبير، على تعاون ودعم المجتمع الدولي.

والأمم المتحدة يمكنها أن تقوم بدور نشط كبير في المضي قدما بهذه العملية عن طريق برامج مجددة واسعة النطاق: ينبغي أن يكون تعزيز وتوطيد الديمقراطية الهدف الرئيسي المستمر لأنشطة منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري أن يكفل الأمين العام هذا من خلال قيادته للمنظومة، وبخاصة عن طريق عملية لجنة التنسيق الإدارية. ونحن نعتقد أنه سيكون من المفيد لنا جميعا أن يعد الأمين العام تجميعا ملخصا للإعلانات المتعلقة بالديمقراطية الواردة في كل القرارات الحكومية الدولية الكبرى للأمم المتحدة والمنظمات والمحافل الدولية والإقليمية. ونحن نطلب من الأمين العام أن يقوم بهذا، ونعتقد اعتقادا قويا أن هذه المعلومات، وهي كثيرة، ستعزز التضامن بين ديمقراطيات العالم.

وبالنسبة لنا في بنغلاديش، الديمقراطية مبدأ حكم عزيز علينا. وقد أكدت رئيسة الوزراء، الشيخة حسينة هذا مجددا عندما تكلمت في قمة مجلس الأمن في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي. إن تعزيز العملية الديمقراطية لا يزال تجربة وممارسة مجزيتين في سعينا لبناء الدولة.

وفي بنغلاديش، أقيمت المؤسسات ووضعت القوانين وعززت لتقوية الديمقراطية وللنهوض بالحكم السليم رغبة في دعم التماسك والتكامل الاجتماعيين ولضمان مشاركة الشعب. وبنغلاديش تقوم بشكل جدي بعملية نزع طابع مركزية السلطة للهيئات المحلية. وقد أسفر تشجيع مشاركة المرأة عن انتخاب عدد يبلغ ١٤ ٠٠٠ امرأة لعضوية هذه الهيئات المحلية. وقد بدأنا برنامجا شاملا للإصلاح وتخفيف التدخل بالتنظيم. والتزام بنغلاديش بالديمقراطية وحكم القانون دفعنا إلى إيلاء أولوية لحقوق الإنسان. وبنغلاديش تؤمن بمركزية الحق في التنمية في إطار نظام حقوق الإنسان.

لقد ظلت التنمية الاجتماعية محل تركيز استراتيجيتنا الإنمائية الأساسي. ولا يزال التعليم، والرعاية الصحية وتمكين المرأة في الإطار الأوسع للتنمية البشرية تلقى اهتماما رئيسيا. ويجري التركيز على حقوق المرأة والطفل. وقد كُثِّف كثيرا دور ومشاركة المجتمع المدني في جهودنا الإنمائية وجهود إرساء الديمقراطية، وبخاصة في القطاع الاجتماعي.

ونحن نوصي بقوة بأن يحسن المجتمع العالمي قدرة المنظمة على الاستجابة بشكل فعال لطلب الدول الأعضاء دعم جهودها لإرساء الديمقراطية. وبينما نقوم بهذا، نعترف أيضا بمسؤولية كل بلد في ضمان السلام، والعدل، والمساواة، وحقوق الإنسان، والحرية الفردية، وحكم القانون، والتعددية، والتنمية، ومستويات المعيشة الأفضل.

وفي هذا الشأن، يجب أن نضع في اعتبارنا أن الديمقراطية تقوم على إرادة الشعوب المعرب عنها بحرية لتقرير أنظمتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، ومشاركتها مشاركة كاملة في كل جوانب حياتها. ويجب أن نعترف بالقيم الأساسية للديمقراطية، مثل

الانتخابات الحرة الشفافة، والتنمية والسلام، وأن نعمل على ألا تقوض بأي حال من الأحوال.

وفي هذا السياق، نود أن نسترعي الانتباه إلى إعلان وارسو الختامي المعنون ''نحو مجتمع من الديمقراطيات'' الذي أصدره في حزيران/يونيه الماضي مؤتمر دولي في بولندا لأكثر من ١٠٠ بلد. وقد قدمت بنغلاديش إسهامها المتواضع في اعتماده بتوافق الآراء. وأود أن أقتبس جزءا من ذلك الإعلان.

> ''سنسعى إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية والعمليات الديمقراطية. ونحن نقدر قيمة تبادل الخبرات في توطيد الديمقراطية وتحديد أفضل الممارسات. وسنشجع على المناقشات، وننشئ – كلما كان ذلك مناسبا – محافل بشأن موضوعات ذات صلة بالحكم الديمقراطي بغرض مواصلة وتعميق حوارنا وإرسائنا للديمقراطية. وسنركز مداولاتنا على مبادئنا وقيمنا المشتركة بدلا من المسائل الثنائية بين الأعضاء التي لا تمت للموضوع بصلة. ونحن نسعى إلى التعاون بشكل مشترك لإحباط ومقاومة التهديد الذي تفرضه على الديمقراطية الإطاحة بحكومات منتخبة دستورياً''.

ويسعد وفدي أن يلاحظ أن عملية المتابعة لتنفيذ التوصيات التي اتخذت في بوخارست قد أدت إلى نتائج طيبة مثل إنشاء موقع على شبكة الإنترنت وقوائم جرد لقاعدة بيانات ومحفل للديمقراطية.

ونحن سعداء أيضا إذ نلاحظ أن الإعداد للمؤتمر الدولي الرابع الذي سيعقد في بنن في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر يتقدم بشكل طيب. وسيمثل بنغلاديش في مؤتمر كوتونو وزير خارجيتنا. ونحن على علم بأن الأمين العام السيد كوفي عنان سيحضر المؤتمر وأنه من المتوقع أن يدلي ببيان سياسي هام عن دور الأمم المتحدة في نشر الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين. ويشيد وفدي بالأمين العام على مبادرته ويتطلع إلى سماع بيانه في كوتونو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

ونشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/55/L.32/Rev.1. وأود أن أعلن أنه منذ صدور مشروع القرار، انضمت ايرلندا إلى مقدمي مشروع القرار A/55/L.32/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.32/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.32/Rev.1 (القرار ٥٥/٤٣).

أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا، الذي يرغب في الكلام لشرح موقف وفده فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ توا. هل لي أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على عشر دقائق ويتعين على الوفود أن تدلي ببياناتها من مقاعدها.

السيد ستانزيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الداعية إلى إقامة مجتمع الديمقراطيات وهي: البرتغال وبولندا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وشيلي ومالي والهند والولايات المتحدة، للترحيب باتخاذ القرار المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة''. وتلاحظ المجموعة الداعية مع الارتياح أن هذا القرار قد اعتمد بتوافق الآراء، وبهذا تكلم كافة أعضاء الأمم المتحدة بصوت واحد حازم بشأن قضية الديمقراطية وهي قضية تتسم بأهمية قصوى لا للأعضاء الذين أتكلم باسمهم فحسب وإنما بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

وقد ألزم زعماء العالم الذين تجمعوا هنا في الأمم المتحدة بمناسبة قمة الألفية أنفسهم بتعزيز الديمقراطية من خلال تعزيز قدرة بلادهم على تنفيذ المبادئ والممارسات الديمقراطية. وهذا الالتزام الواضح بدأ تنفيذه بالفعل. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر سيبدأ المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة مداولاته في كوتونو ببنن. وتناشد المجموعة الداعية إلى إقامة مجتمع الديمقراطيات الدول الأعضاء بقوة أن تمثل في ذلك المؤتمر على أعلى مستوى ممكن من التمثيل وأن تشارك بنشاط فيه. ويمكنني أن أؤكد للجمعية أن الدول الثماني، التي أتكلم باسمها سوف تستجيب لهذا النداء.

وتؤكد المجموعة الداعية إلى إقامة مجتمع الديمقراطيات مرة أخرى اهتمامها الشديد بتعزيز الديمقراطية ونشرها في العالم. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن نهجنا وتصميمنا سيحفز جهود الحكومات الأخرى وييسرها، فضلا عن جهود المنظمات الدولية، من أجل تكثيف العمل على المستوى الوطني والدولي في سبيل تعزيز حكم القانون، كما سيزيد من تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات الوطنية ومساندة المُثل الديمقراطية بقوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة**

تقارير الأمين العام (A/55/637 و A/55/494 و A/55/82)

مشروع القرار (A/55/L.38)

(ب) **تقديم المساعدة الإنسانية الخاصة لفرادى البلدان أو المناطق**

تقارير الأمين العام A/55/90 و A/55/92 و A/55/123 و A/55/124 و A/55/125 و A/55/212 و A/55/317 و A/55/319 و A/55/333 و A/55/347 و A/55/415 و A/55/416 و A/55/418 و A/55/620

مشاريع القرارات A/55/L.16 و A/55/L.35 و A/55/L.36 و A/55/L.41

(ج) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/55/137)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند الفرعي (د) المعنون ''المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها'' سينظر فيه مع البند ٤٦ في وقت لاحق.

وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، بوصفه رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/اكتوبر، يطلب، في رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان من المراقب عن سويسرا في المناقشة المتعلقة بالبند الفرعي (أ) من جدول الأعمال ٢٠، ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ''.

ومراعاة لأهمية الموضوع قيد المناقشة، يقترح أن تبت الجمعية العامة في ذلك الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح بالاستماع إلى بيان من المراقب عن سويسرا في المناقشة المتعلقة بالبند ٢٠ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ج)؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل طاجيكستان ليعرض مشروع القرار A/55/L.41.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): إن وفد جمهورية طاجيكستان ينظر نظرة إيجابية إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث''، على النحو الوارد في الوثيقة A/55/82. وإجمالا، تعطي هذه الوثيقة صورة واضحة وشاملة عن عمل الأمم المتحدة في الميدان الإنساني. ونلاحظ تحسنا بارزا في جودة الوثيقة، مقارنة بتقرير السنة الماضية. وهذا يتعلق خصوصا بالكم الأكبر من المعلومات، وعمق التحليل، وكذلك تقديم توصيات محددة بشأن المشاكل.

وتولي طاجيكستان أهمية كبيرة لعمل الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية فوق العادية، التي تسهم إسهاما ملموسا في التغلب على آثار الكوارث الطبيعية، والكوارث الناجمة عن صنع الإنسان، وحالات الطوارئ الأخرى، وتسهم في استقرار الحالة في مختلف مواقع الأزمة في العالم.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية الدولية، أود أن أركز على أهمية مراعاة مبادئها الأساسية - وهي الحياد، والنهج الإنساني، والنزاهة وعدم وجود أي شروط سياسية، واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. وبالطبع يجب أن تقدم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد الذي عانى من الكارثة وفقا للقانون الدولي والتشريع الوطني.

وتولي طاجيكستان أهمية كبيرة لمفهوم الحدود الإنسانية للجزاءات. ونرى أنه عند تحديد أي نظام للجزاءات، يجب أن يسترشد المرء بمعايير واضحة كل الوضوح وأن يأخذ في الاعتبار آثار الجزاءات على سكان البلد المفروضة عليه الجزاءات وسكان البلدان الثالثة. ونعتقد أن هناك حاجة إلى اتباع نهج إنساني تجاه الجزاءات، وأنها ينبغي أن توجه إلى أهدافها بطريقة مضبوطة. وينبغي أن تستثنى المنظمات الإنسانية الدولية من آثار قيود الجزاءات. وينبغي ألا تطبق الجزاءات على إمدادات الأغذية، والأدوية، أو إمدادات حالات الطوارئ الأخرى للسكان المدنيين. ونرى أن من المهم أيضا حماية الفئات الضعيفة من السكان بشكل خاص من آثار الجزاءات.

وإذا ما نظرنا إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن السنة الماضية بشأن هذا الموضوع، لوجدنا أن هناك أسبابا للشعور بشيء من التفاؤل في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن من المهم استمرار العمل على جعل أنظمة الجزاءات أكثر إنسانية.

وإننا نولي أهمية كبيرة لتعزيز آلية وأدوات التنسيق في ميدان المساعدة الإنسانية. وهذا ينطبق أولا وأخيرا على اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والنداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات. ونلاحظ تحسنا في إجراءات إعداد النداءات وفائدة نشرها كلها في وقت واحد. ويحدونا الأمل في أن يكلل بالنجاح نداء الأمم المتحدة الموحد الجديد لعام ٢٠٠١ الذي سيصدر غدا، وأن يقابل برد فعل إيجابي من مجتمع المانحين.

وبينما نتفق مع ما يقوله التقرير عن أهمية تعزيز المساعدة الإنسانية المتعددة الأطراف، نرى أنها ينبغي

ألا تتنافس مع المساعدة الثنائية. بل ينبغي أن تكون المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، بالإضافة إلى مساهمة المنظمات الإنسانية غير الحكومية، جزءا من كل واحد، وأن تؤخذ في الاعتبار، في هذا السياق، إلى الحد الممكن، في النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات بغية الحصول على أكمل صورة ممكنة عن المساعدة.

إننا نشارك الشعور بالقلق المعرب عنه في التقرير إزاء المستوى المنخفض - حوالي ٢٧ في المائة - لتغطية الاحتياجات المالية الواردة في النداءات المشتركة بين الوكالات لسنة ٢٠٠٠. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لتعبئة التمويل؛ وسيشمل ذلك أيضا ما يسمى بحالات الطوارئ ''المنسية''.

وإن زيادة حدوث الكوارث الطبيعية وغيرها في السنوات الأخيرة، وما ترتب على ذلك من زيادة في حجم الخسائر البشرية والمادية، قد وضعت على عاتق المجتمع الدولي مطالب جديدة في هذا المجال. ونرى أن إحدى المجالات ذات الأولوية لتنمية هذا التعاون تتمثل في الاستخدام الفعال لأكثر التكنولوجيات تقدما وأرفعها تخصصا في التعامل مع الكوارث. ونحن ننظر نظرة إيجابية إلى ذلك الجزء من التقرير الذي يتناول الدور الذي تؤديه التكنولوجيا. ونرى أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هذا الجزء من التقرير مخصص بصفة رئيسية لاستخدام الحاسوب والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الفضاء، التي تدخل في مراحل الإنذار المبكر ومنع الكوارث. ولم تقدم تقريبا معلومات أو تحليلا فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا لجلب المساعدة أو الإنقاذ عند التعامل الفعلي مع آثار كارثة من الكوارث.

ومن المهم تكثيف جهود الأمم المتحدة لتعزيز القدرة الدولية على الاستجابة للكوارث، مع التركيز على استخدام أكثر التكنولوجيات المتخصصة تقدما في تنفيذ عمليات الإنقاذ وفي العمل على إزالة آثار الكوارث الطبيعية. ونعتقد أن هذا يمكن تيسيره بإعداد قائمة شاملة للقدرة التكنولوجية المتوفرة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك إعداد توصيات للاستفادة منها استفادة كاملة.

ونعرب عن تقديرنا الكبير لعمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع البلدان التي تحتاجها - بدون استثناء - سواء كان ذلك نتيجة لحالات طوارئ معقدة أو كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان.

وبالنيابة عن المشتركين في تقديم مشروع القرار، بما فيهم بنغلاديش وجمهورية كوريا والهند واليابان، يتشرف وفد طاجيكستان بعرض مشروع القرار المعنون ''تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية والإصلاح في طاجيكستان''. وإن نظر الجمعية العامة في هذا القرار واعتماده يشهد على الدعم الحقيقي الذي يقدمه المجتمع الدولي لبناء السلام بعد انتهاء الصراع في طاجيكستان.

إن استمرار برامج الأمم المتحدة الإنسانية في بلدي سوف يساعد في استكمال جهود حكومتي لتعزيز عملية السلام وسيترك أثرا كبيرا على تعزيز الظروف المواتية التي تنشأ الآن من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

إننا ممتنون للأمين العام على شرحه للنداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل المساعدة الإنسانية لعام ٢٠٠٠.

ويرحب مشروع القرار المطروح أمامكم الآن، ضمن أشياء أخرى، بتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق العام لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان. ويعرب عن التقدير للدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في عملية السلام، ويعرب عن التقدير لجميع الدول والمنظمات الدولية

على إسهامها في التنفيذ الناجح للاتفاق العام، وينوه بأن الحالة الإنسانية، بالرغم من اختتام عملية السلام، تبقى صعبة بسبب الوضع الاقتصادي غير المستقر والجفاف الخطير الذي أصاب طاجيكستان لأول مرة في الـ ١٠٠ عام الماضية.

ويستطرد مشروع القرار مؤكدا على أهمية مواصلة المساعدة الإنسانية بوصفها عاملا رئيسيا في تعزيز عملية السلام في طاجيكستان. ويرحب المشروع بإنشاء أمين عام الأمم المتحدة لمكتب بناء السلام، ويدعو الأمين العام إلى مواصلة مراقبة الحالة الإنسانية في طاجيكستان وتقديم تقرير عنها إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

ونعرب عن خالص امتناننا لجميع الدول الأعضاء الـ ٤٥ التي أصبحت بالفعل مشاركة في تقديم مشروع القرار هذا وجميع الوفود التي شاركت في صياغة النص تحت التوجيه الحكيم لسفير لكسمبرغ، السيد هوبيرت ورث، الذي نشعر بالامتنان لجهوده التنسيقية.

ويأمل وفد طاجيكستان أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة كازاخستان لعرض مشروع القرار A/55/L.16.

السيدة جاربوسنيوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أود انتهاز هذه الفرصة لعرض مشروع القرار المعنون ''التعاون والتنسيق الدوليان من أجل التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية''، والوارد في الوثيقة A/55/L.16.

وأود أن أعلن أنه بعد نشر مشروع القرار أصبحت البلدان التالية مشاركة أيضا في تقديمه: إكوادور، وآيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا، والسلفادور، وغواتيمالا، وكولومبيا، ومالطة، والمغرب، وموناكو، وهندوراس، وهولندا.

يشير مشروع القرار إلى أن حقل التجارب النووية في سيميبالاتينسك، الذي ورثته كازاخستان وأغلق عام ١٩٩١، يظل مثار قلق شديد لشعب وحكومة كازاخستان فيما يتعلق بعواقبه على حياة الناس وصحتهم، خاصة الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، وكذلك لبيئة المنطقة.

ويشدد المشروع على الحاجة إلى مواصلة الاهتمام الدولي والجهود الإضافية من أجل حل المشاكل المتعلقة بمنطقة سميبالاتينسك وسكانها. ويعترف المشروع أيضا بالحاجة إلى تنسيق الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى التأهيل الصحي للسكان المتأثرين والبيئة في هذه المنطقة، وكذلك بالحاجة إلى المعرفة الفنية في خفض وتخفيف هذه المشاكل الخطيرة إلى الحد الأدنى.

لقد بادرت حكومة جمهورية كازاخستان بتقديم قرار الجمعية العامة ١٦٩/٥٢ ميم المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والذي دعا المجتمع الدولي إلى الإسهام في التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك وتنميتها الاقتصادية، وطلب من الأمين العام إعداد تقرير لكي يساعد الحكومة في صياغة خطة عمل شاملة.

ومن أجل تنفيذ ذلك القرار أوفدت بعثة مشتركة لتقييم الاحتياجات في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أعدت إطارا لبرنامج متكامل يتألف من ٣٨ مشروعا ذا أولوية في مجالات الصحة والمساعدات الإنسانية والبيئة والاقتصاد ونشر المعلومات.

وحكومتي ممتنة بشكل خاص للبنك الدولي وحكومة اليابان والمملكة المتحدة والمجلس العام للإرساليات العالمية، وهي منظمة أمريكية غير حكومية، على تعاونها المثمر مع كازاخستان ودعمها المشجع في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية.

في الوقت الحاضر يظل الوضع في المنطقة معقدا. ويقول تقرير الأمين العام المقدم في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال إنه بسبب آثار الإشعاع ذات الأجل الأطول، وكذلك عواقب التفجيرات النووية، يظل السكان ضعفاء إلى حد مفرط وغير قادرين على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية لعملية الانتقال المستمرة حاليا.

ولقد أجرى خبراء مستقلون من اليابان تقييما إشعاعيا لموقع التجارب النووية السابق في سيميبالاتينسك، وتوصلوا إلى استنتاج بأن مستوى الإشعاع الحالي هناك يزيد ٦٠٠ مرة عن المستوى العادي ويعادل ما كان في هيروشيما بعد التفجير النووي. وما زال الوضع الراهن في هذه المنطقة مصدر قلق شديد لحكومتي، التي تسعى إلى الدعم المعنوي من المجتمع الدولي.

ومنذ اتخاذ قرارات الجمعية العامة أولى المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بالوضع في المنطقة. ولقد أجرت حكومة كازاخستان وفريق الأمم المتحدة المقيم، برئاسة المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كازاخستان، سلسلة من المشاورات مع شركاء البلد الدوليين.

ونتيجة لهذا التعاون المثمر وبمساعدة حكومة اليابان، عقد مؤتمر دولي في طوكيو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ولقد زاد ذلك المؤتمر من وعي المجتمع الدولي بالوضع الراهن في المنطقة وناشد البلدان ومنظومة الأمم المتحدة لتقديم المزيد من المساعدة. إننا ممتنون للحكومة اليابانية على تنظيم هذا المؤتمر، الذي كان بالغ الأهمية في دعم تأهيل منطقة سيميبالاتينسك.

وتبذل حكومتي قصارى جهدها لإضفاء الاستقرار على الوضع في المنطقة البالغ الصعوبة بسبب عواقب الفترة الانتقالية. ولذلك نريد أن يتشارك المجتمع الدولي في معرفته وخبرته لكي يسهم في التأهيل الإنساني والاقتصادي والإيكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك.

ختاما لكلمتي أود الإعراب عن شكرنا العميق للبلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار والدول الأخرى الأعضاء على دعمها الكامل لمشروع القرار هذا. ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): ما زالت الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان على حد سواء تسبب الألم والمعاناة في حين أن الموارد المخصصة للتخفيف من عواقبها تقل عما هو مطلوب.

وعلى الرغم من أن الإغاثة الطارئة بعد الكوارث الطبيعية ضرورية، إلا أن حالة الاستعداد حاسمة أيضا. والمساعدة الدولية أساسية في هذا الصدد وتفيد بالتأكيد في تخفيف الضرر وخفض الحاجة إلى المساعدة وإعادة الإعمار بعد الكارثة.

وإذا كانت الوقاية تؤدي دورا هاما في مجال الكوارث الطبيعية، فإن لها دورا أكبر في حالات ما يسمى بالطوارئ المعقدة، التي يمكن تعريفها بأنها حالات تهان فيها كرامة الكائنات البشرية على نطاق واسع كنتيجة للصراع.

وللوقاية علاقة ببناء ركائز متينة لمجتمع يعيش في سلام من خلال التعاون من أجل تحقيق التنمية، والقضاء على الفقر، وتعزيز سيادة القانون.

دعوني أبرز ثلاثة جوانب للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وهي جوانب نعتبرها أساسية.

الجانب الأول يتصل بالتنسيق. ينبغي أن تعمل مختلف الوكالات العاملة في المجال الإنساني معا في جهد منسق لتقديم المعونة. وينبغي أن تستند جهودها المنسقة إلى مبدأ المسؤولية المشتركة. إن ولاياتها يمكن أن تختلف

بطبيعتها، إلا أن العمل الذي تقوم به جميع الوكالات الإنسانية والإنمائية وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية متشابك، نظرا لأن الهدف الغالب غير قابل للتجزئة، ألا وهو التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية. لذلك، فإننا نعلق أهمية كبرى على المساهمة التي يمكن للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تقدمها في مجال اختصاص كل منها بغية تحقيق توافق بينهم في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

ويتصل الجانب الثاني بإمكانية وصول الأفراد العاملين في المجال الإنساني إلى من يحتاجون المساعدة. وفي عدة حالات للصراع المسلح، كان المنع المتعمد لوصول المساعدة يستخدم كسلاح قوي ضد السكان المدنيين، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. وفي حالات أخرى، كان الحرمان من المساعدة يستخدم كسبيل لتغطية حالات خرق قانون حقوق الإنسان الدولي وقانون اللاجئين. وفي حين أن الدول مسؤولة عن توفير المساعدة لسكانها، فإن عليها أن تأخذ في الاعتبار التزاماتها الدولية، وأن تسهل عمل الأفراد العاملين في المجال الإنساني. ومن واجب الدول أن تضمن حصول سكانها على المساعدات الإنسانية اللازمة وأن تتيح لهم إمكانية التمتع بحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية.

والجانب الثالث الذي أود أن أذكره يتعلق بسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. إننا ندرك أن صعوبة توفير المساعدة لمن يحتاجون إليها تتزايد نتيجة لمجموعة واسعة من العوامل. وتنبع إحدى العقبات التي تعترض طريق المساعدة من الطبيعة الخاصة لمعظم الصراعات المحتدمة اليوم. ففي الصراعات الداخلية، كثيرا ما تكون الفوارق بين المقاتلين والمدنيين غير واضحة ولها نتائج مأساوية. وفي هذا السياق، تكون المساعدة مصدر قوة هام، ومما يؤسف له أن المقاتلين يقومون بتحويلها عن الهدف المنشود لها في حالات عديدة.

ولا حاجة إلى القول بأن العاملين في المجال الإنساني يتحملون وطأة هذا النوع من الأعمال. وهم مستهدفون بشكل متزايد، ويصبحون ضحايا إما للعنف المتعمد أو للعنف العارض. وعدد الموظفين المدنيين العاملين في خدمة الأمم المتحدة الذين قتلوا منذ عام ١٩٩٢ بلغ ١٩٨ موظفا، وهو رقم يمثل صدمة لنا، ومع ذلك فإنه لا يعبر عن الوضع الحقيقي على أرض الواقع. واستهدف أيضا الكثيرون من العاملين في المجال الإنساني من غير موظفي الأمم المتحدة في نفس الفترة.

ويطرح تقرير الأمين العام بشأن هذه القضية توصيات شتى لتعزيز نظام إدارة الأمن للأمم المتحدة. ولا بد لنا من أن نعمل بسرعة وأن نوفر للأمين العام الدعم الكافي لتغيير الوضع الحالي الذي يتعذر الدفاع عنه. وكما أشارت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين السيدة ساداكو أوغاتا في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى مجلس الأمن في أوائل هذا الشهر، فإن استجابات وكالات تقديم المساعدات الإنسانية لن تكون كافية مهما كانت السرعة والفعالية اللتين يتم بهما تعبئة هذه المساعدات، ما لم تكن البيئة التي تعمل فيها هذه الوكالات آمنة.

وإلى جانب توفير القدر الكافي من التدريب والمعدات والمشورة لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، ينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان الحاجة إلى تحسين البيئة الأمنية الكاملة اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، أكدت السيدة أوغاتا على بعض التدابير التي يجب تنفيذها بالتعاون مع الحكومات المضيفة، مثل مساعدة الهيئة القضائية، وتدريب الشرطة المحلية والأفراد العسكريين، وتقديم الدعم السوقي للشرطة ووسائل الاتصالات، ونشر ضباط الاتصال للعمل كمنسقين ومستشارين.

وتقع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني وقانون اللاجئين في صلب حالات الطوارئ المعقدة التي نشهدها اليوم. لذلك، من المهم تعزيز جهود الدعوة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في هذا الخصوص، وممارسة الضغط، كلما كان ذلك ضروريا، لوقف تلك الانتهاكات، وضمان إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة عن جرائمهم. ومن الأساسي أيضا توفير الحماية القانونية الكافية لكل من يعمل في الميدان لتخفيف محنة المحتاجين منهم. وقد حان الوقت لبدء عملية تستهدف توسيع نطاق الحماية بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم لعام ١٩٩٤.

واسمحوا لي بأن أشيد بذكرى كل الذين ضحوا بأرواحهم وهم يسعون إلى توفير بعض الأمل للمحرومين في العالم. إنهم أبطال، ولكن ليس بمعنى أن لديهم قدرة خارقة أو غير قابلة للتفسير على التضحية فهم أبطال الحياة الواقعية. وهم مواطنون يؤمنون بالتضامن كقوة دافعة في السعي للتوصل إلى حلول دائمة تضع حد لتلك الكوارث التي تؤرق بال البشرية.

وينبغي لنا أن نترك جانبا خُطب التّقى والورع، وأن نشمّر عن سواعدنا وننخرط في العمل الجاد لنتخذ تدابير ملموسة كيما نعطي التضامن فرصة حقيقية. إن حقيقة أن أبطال اليوم هم أناس عاديون لخير ضمان بأننا لسنا بحاجة إلى قوى خارقة لنفعل ما ينبغي لنا القيام به. وكل ما نحتاجه هو التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لكي نترجم التضامن والتعاطف إلى تدابير شاملة لتغيير الواقع الكئيب الذي يسود الكثير من أجزاء العالم.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): لقد انقضى عامان منذ أن تكلم وفد بلادي آخر مرة في هذه القاعة حول تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدم في حالات الكوارث. ومنذ ذلك الحين، اهتز العالم نتيجة لحدوث أزمات متعاقبة كثيرا ما طرحت مطالب متناقضة على الموارد المحدودة المتاحة لنا، وجعلت قدرتنا على التصدي لتلك الحالات محل اختبار شديد.

وتكتسي قدرتنا على الاستجابة بشكل فعال لتلك الحالات أهمية حيوية، نظرا لما لها من تأثير مباشر وملموس على حياة أو موت الملايين من البشر الذين يحتاجون إلى المساعدة، فلننظر على سبيل المثال إلى حالات العنف التي شوهدت في تيمور الشرقية، وسيراليون، وإريتريا، وإثيوبيا، وأنغولا، وأفغانستان، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، وكولومبيا، والسودان؛ والأعاصير التي هبت على أمريكا الوسطى؛ والفيضانات التي اجتاحت مناطق في فنزويلا وبنغلاديش وموزامبيق، والجفاف الذي انتشر في منطقة القرن الأفريقي وأجزاء كبيرة من آسيا؛ والزلازل التي حدثت في تركيا واليونان. ولم أذكر هنا سوى الأزمات التي تصدرت عناوين الصحف. وإزاء هذه الأحوال الرهيبة، كثيرا ما تبدأ الشعوب اتصالها الأول مع الأمم المتحدة.

وفي قمة الألفية التي عقدت في خريف هذا العام، التزم قادتنا بتقديم المساعدة وتعزيز الحماية للمدنيين في الصراعات المسلحة وحالات الطوارئ المعقدة الأخرى. ولا بد لنا من أن نولي اهتماما رئيسيا لتحقيق هذه الأهداف.

(تكلم بالانكليزية)

إن الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، الذي أحيل بعد ذلك إلى الجمعية العامة، قدم ٤٠ توصية لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وقد حدد مجلس الأمن استراتيجيات لتلك الجوانب التي تدخل في إطار ولايته من ذلك التقرير. إن إجراءات

مجلس الأمن ضرورية ولكنها ليست كافية إذا أردنا أن ننجح حقا في حماية المدنيين المتضررين من الحروب. ونحن بحاجة إلى المشاركة الكاملة والنشطة والابتكارية من هذه الجمعية العامة.

وقبل كل شيء، علينا نحن المجتمعين في هذه القاعة تركيز اهتمامنا على معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع، والمساعدة في خلق الظروف المؤاتية لتحقيق السلام والمصالحة على نحو مستدام. إن العمل الإنساني كثيرا ما يكون مستقلا عن العمل السياسي، ولكنه لا يمكن إطلاقاً أن يكون بديلا فعالا له.

فكيف يمكن للجمعية العامة أن تساعد في هذا الصدد؟ يمكنها أن تعزز قانون حقوق الإنسان، وتشجع احترام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية، وأن تضع نهاية للإفلات من العقاب. ونحن نعكف حاليا على معالجة العديد من المسائل الأشد إلحاحاً والتي تؤثر على المدنيين مثل التشريد القسري، وتأثير الصراع على الأطفال والنساء، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمساعدة الإنسانية والوصول إليها، والأمن الغذائي، والحكم الصالح، والديمقراطية والتنمية المستدامة. ونحن نطلب إلى الهيئات التابعة للجمعية العامة أن تدمج توصيات الأمين العام في عملها، وأن تضع استراتيجيات عملية لتنفيذها على الصعيد الميداني.

والأمين العام مكلف بتقديم تقرير آخر إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن في الربيع القادم عن حماية المدنيين. أما كندا، فستواصل بنشاط، هنا وفي كل جهات المنظمة، تعزيز هذا البعد من جدول أعمالنا للأمن الإنساني.

وربما لا يكون من المستغرب أنه في الوقت الذي يصبح فيه المدنيون على نحو متزايد أهدافا في الصراعات المعاصرة، فإن من يوفرون الحماية والمساعدة لأولئك المدنيين يجدون أنفسهم على الأرجح عرضة للهجوم أيضا، ذلك أنه في حالات الصراع المسلح، كثيرا ما ينظر المتحاربون إلى جهود هؤلاء الناس على أنها عراقيل أو أنها منحازة إلى الجانب الآخر. وقد عبر الأمين العام عن هذا الواقع بكل بلاغة عندما لاحظ أن العمل تحت راية الأمم المتحدة أو الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر لم يعد، للأسف، ضمانا للحماية. والدليل الصارخ على ذلك هو وفاة ١٩٨ موظفاً مدنياً تابعين للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ – مات منهم ٢٥ في هذا العام وحده. وهؤلاء الزملاء لقوا حتفهم أثناء قيامهم بخدمتنا جميعا نحن الحاضرين في هذه القاعة.

وهذه الجمعية أعربت بصورة جماعية عن قلقها العميق من حوادث الأمن التي يقع ضمن ضحاياها موظفون في منظومة الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني. وإذ كنا سنستمر في الطلب إلى العاملين في الحقل الإنساني أن يعملوا باسمنا في ظل ظروف خطرة، فواجبنا بكل بساطة هو أن نفعل المزيد لحمايتهم. ويتحتم علينا أن نتابع بجهد ملموس التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وعلينا أن نزود موظفينا بالتدريب المناسب، ونوفر لهم موارد الأمم المتحدة الأمنية المعززة، ونكفل التحقيق في حوادث الهجوم أو العنف البدني والمحاكمة عليها.

وبالمثل، تؤيد كندا إدراج تدابير أمنية في النداءات الموحدة التي تصدرها الأمم المتحدة. وعلينا أيضا أن ندرس بعناية توصيات الأمين العام المتعلقة بنطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية عام ١٩٩٤. إن معظم العمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة يجري تنفيذه في غياب عمليات دولية لدعم السلام. واتفاقية عام ١٩٩٤ لا تكون منطبقة على تلك العمليات إلا إذا أعلنت الجمعية العامة أو مجلس الأمن وجود خطر كبير على موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ومن الحيوي، إذن، أن تتحمل الجمعية العامة مسؤولية أكبر عن رصد الأوضاع في الميدان، وأن تتصرف

فورا، إذا دعت الظروف، لتضع اتفاقية عام ١٩٩٤ موضع التنفيذ. وعلاوة على ذلك، نحث جميع الدول التي لم توقع حتى الآن على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن تفعل ذلك قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وأن تعمل على الإسراع في التصديق عليها وتنفيذ أحكامه بالكامل.

كما نطلب إلى الدول أن تطبق المبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. فسلامة الأشخاص الذين يعملون باسمنا لا يجوز أن تكون محصورة في حدود سياسية. ومن أفضال الأمم المتحدة الجمة أنها تستجيب لهذه التحديات الشديدة الخطورة التي تواجه إنسانيتنا المشترك. وترحب كندا بالتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في استحداث نهج أكثر تنسيقا وتكاملا لكل من حالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية.

ونؤيد بصفة خاصة الجهود المبذولة حاليا لتحسين قدرة التدفق، وتحديد معايير دنيا للعمليات الإنسانية، ووضع ترتيبات تنسيق منهجية، بما في ذلك مواصلة تعزيز عملية النداءات الموحدة. ونهنئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونشجعهما على مضاعفة جهودهما لتحسين التعاون مع المجتمع الإنساني.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير كندا لعمل منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، كارولين مكاسكي، التي تعاملت ببراعة مع أزمات عديدة وكيفت المؤسسة مع احتياجات المجتمع الدولي العاجلة، بما في ذلك من خلال استعراض إدارة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. إن العمل الذي تؤديه هنا بنجاح هي وغيرها من الموظفات في المراتب العليا، لهو الدليل الواضح على الفائدة التي تتأتى من توظيف وترفيع نساء مختصات في هذه المنظمة.

وبغية كفالة أن يكون العمل الإنساني فعالا بمعنى الكلمة، ويكون مؤثرا إلى أقصى حد، نحث مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاءه على العمل بجدية من أجل وضع نهج أكثر تلاحما مع شركائه في المجال السياسي ومجال حقوق الإنسان والتنمية. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تقرير الإبراهيمي. وبغية ضمان التلاحم فيما بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، من الضروري أن نطور إحساسا بالشراكة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ذلك أن الحدود المصطنعة بين هذه الهيئات يعطل قدرتنا على تقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وإذا كان التلاحم مهما داخل الأمم المتحدة – وهو كذلك فعلا – فإنه لا يقل أهمية فيما بين البلدان الأعضاء. بل أعتقد أنني واثق من قولي إن الدول في أغلب الأحيان لا تقوض الاتساق في تفاعلها مع هيئات الأمم المتحدة، ويلزم هنا أن نحاول ترتيب بيوتنا من الداخل. وعلينا أيضا ضمان أن نضع احتياجات المستضعفين من السكان نصب أعيننا في مداولاتنا. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أسجل أسف حكومة بلادي لعجزنا عن التوصل إلى استنتاجات موضوعية هذا الصيف في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالذات بشأن قضايا على قدر عظيم من الأهمية مثل إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية، والاستجابة للكوارث، والتشرد الداخلي. وفيما يخصنا، فإن هذا الفشل لم ينتقص بأي حال من النتائج التي تم التوصل إليها سابقا بتوافق الآراء في هيئات أخرى، ولا يجوز اعتباره فرصة للرجوع عن الصياغة المتفق عليها أو الثني عن القيام بمزيد من العمل. ونتطلع قدماً إلى الجزء الإنساني الذي سيعقد هذا العام، وإلى فرصة القيام بعمل أفضل.

(و تكلم بالفرنسية)

ختاما، أود أن أكرر التأكيد على أن وفد بلادي مسرور بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن بشكل عام في تحسين فعالية وتنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث أو الطوارئ المعقدة. ونعرب للأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ عن دعمنا الكامل للشروع في إجراء الإصلاحات اللازمة. وبغية النجاح في التغلب على التحديات الإنسانية الراهنة، سيكون علينا أن نتحلى بالمرونة والدينامية وروح الإبداع في نهجنا.

السيد لوبيز (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تقديرها لجهود الأمم المتحدة، وترحب بإنشاء الآلية الجديدة، الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، التي تعكس الإنجازات التي تحققت من ولاية العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ونقر بأنه بهذه الآلية يتوفر لنا الآن مجموعة مؤتلفة من الوقاية والمساعدة من أجل البلدان المستضعفة.

ونحن نؤيد هذا الجهد الذي كان موفقا في الجمع بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في إطار فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي صممت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وهي استراتيجية وضعت من أجل عالم أكثر أماناً في القرن الواحد والعشرين ويحدونا الأمل في أن يؤدي تنفيذها إلى تخفيف آثار الكوارث الطبيعية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شهاب (ملديف).

إن وقع الكوارث وتكرارها يؤثران تأثيراً عميقاً على البلدان النامية، وبالتالي يعطلان اندماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي. والكوارث الطبيعية لا تتسبب في إزهاق الأرواح، وهو أشد ما يدعو للأسى، فحسب، وإنما تضر أيضا بالهياكل الأساسية، وعلى وجه الخصوص القطاعات الأساسية وقطاعات الخدمات حيث تدمر في كثير من الأحيان المصادر الرئيسية للدخل وتعطل التقدم الاقتصادي لفترة طويلة.

وفنزويلا تعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي وللمنظمات الحكومية وغير الحكومية للدعم الذي تلقته بمناسبة الكارثة التي فاجأت بلدنا يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. كما تجسد ذلك في القرار ٩٦/٥٤ كاف، الذي صدر في الدورة الرابعة والخمسين حيث أعرب فيه عن التضامن مع فنزويلا حكومة وشعبا.

ومنذ ذلك الوقت، عززت فنزويلا الجهود الرامية إلى تحسين نظامنا لإدارة الأزمات والتعامل معها. لقد شُكِّل فريق عامل متخصص، تحت إشراف وزارة العلم والتكنولوجيا بغرض وضع الاستراتيجيات لمعالجة إدارة الأخطار من منطلق علمي شامل متعدد النظم. وعوامل الضعف الاجتماعي تُتَناول باعتبارها أحد الجوانب الرئيسية التي ينبغي تقييمها عند تقدير وتحديد الأخطار. وجهودنا ترمي أيضا إلى إيجاد بدائل علمية وتكنولوجية تتيح لنا تنفيذ القرارات وفقا لخصائص بلدنا بمشاركة المجتمعات المتأثرة.

ونحن نعمل بشكل شامل لإعادة توجيه عمليات تدبر المخاطر، مع التركيز على التدابير الوقائية والتخفيفية، دون التقليل من أهمية إدارة الطوارئ، حيث تقوم المؤسسات الحكومية ذات الصلة بدورها. ومن وجهة نظر أخرى، نحن نعزز التدابير الوقائية ذات الصلة بالأخطار على كل مستويات صنع القرار والمشاركة. ولقد كان الدرس الكبير المستفاد من الكارثة الوطنية التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أن أي تغير مناخي مماثل يمكن أن يسبب ضرراً هائلاً، وخصوصا عندما لا يكون هناك نظام للبلاد كلها وعندما لا تكون أحواض الأنهار محمية.

إن الحكومة الوطنية تعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص في عملية الإنعاش والتسوية هذه، ومع ذلك، لم

تكتمل جميع مراحل الإنعاش والتعمير للمناطق المتأثرة. واليوم لا تزال الأمطار تسبب فيضانات في كل أنحاء البلاد تقريبا، في بعض الحالات مع آثار مدمرة. وبسبب هذا، أعلنت الحكومة الوطنية حالة طوارئ في ١١ ولاية، حيث شردت الأمطار أكثر من ٤٠٠ ٢ أسرة.

وجزء من التحدي الذي تواجهه بلداننا الحصول على التكنولوجيا. وكما قال الأمين العام السيد كوفي عنان في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ فإن الأساليب والتكنولوجيات نادراً ما تستخدم لمساعدة الأفراد الأشد فقرا والأكثر ضعفاً، الذين يشكلون الغالبية الكبرى من ضحايا الكوارث في أنحاء العالم.

إن الوقاية والقدرة على الاستجابة، على حد سواء، يمكن تحقيقهما بشكل كفء وفعال إذا أتيحت التكنولوجيا الملائمة. ومما لا شك فيه أنها لا تساعد على توزيع الموارد المالية فحسب، وهي محدودة في بعض الحالات، وإنما على تدريب الموارد البشرية العالية التخصص أيضا. وفي هذا الشأن، ندعو المجتمع الدولي، وعلى الأخص البلدان ذات التكنولوجيا المتقدمة للوقاية من الكوارث، إلى إشراك الآخرين في تكنولوجيتها، وبالتالي نتمكن من تجنب المزيد من المحن مثل تلك التي عانى منها بلدي.

في الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مساعدته واهتمامه بالاحتياجات الأساسية لأضعف المجموعات، وأيضا على دعمه في مجالات الأمن الغذائي، والإسكان، والتعليم، والصحة، والمياه، والتصحاح.

السيد هونغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): منذ تسع سنوات، بدأت الجمعية مناقشة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ومنذ ذلك الوقت، شهدنا جهودا غير عادية بذلتها منظومة الأمم المتحدة في حملتها لتحسين التنسيق على كل المستويات ميدانيا وفي المقر أيضا. إن حالات الطوارئ الإنسانية في تزايد من حيث النطاق والعدد. ويُحتاج إلى المزيد من الموارد للاستجابة بشكل فعال. ويتطلب الأمر نفقات أكثر لاحتواء المزيد من المعاناة الإنسانية والحرمان الإنساني. إننا لا نستجيب وفقا لهذا. وجهدنا الجماعي للوفاء بالتزاماتنا في هذا الخصوص لا يتناسب مع الاحتياجات الحقيقية. ونحن نحتاج بشدة إلى عكس هذا الاتجاه. وهناك جهدان لازمان جداً لبلوغ هذه الغاية، وهما: التزام مالي كاف مستدام من المانحين والمزيد من التنسيق المحسن من جانب الأمم المتحدة.

لذلك، ترحب النرويج بتقرير الأمين العام. إن الموضوعات التي تناقش هامة للغاية، كما هو الحال بالنسبة لنتائجه وتوصياته، بما فيها تقدير التحديات التي تتطلب المزيد من العمل.

إن توسيع عضوية فريق الأمم المتحدة الإطاري المشترك بين الإدارات للتنسيق، في اعتقادنا، خطوة إيجابية نحو العمل الوقائي الأفضل. ونحن مقتنعون بأن هذا سيعزز وضع الآليات المحسنة للإنذار المبكر، والتخطيط والاستعداد للطوارئ. ومسؤولية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات كنقطة التقاء للمنسقين الإنسانيين هامة جدا. ومما لها أهمية مماثلة ورقة السياسات التي أعدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المشردين داخليا وقرارها بشأن المسؤولية التعاونية لضمان قدر أكبر من الحماية والمساعدة للمشردين داخليا.

والاهتمام المكثف بالعمل الرامي إلى تحسين تنسيق المساعدة عند وقوع الكوارث الطبيعية مفيد وهام جدا على حد سواء. وعلاوة على ذلك، من المهم أيضا، إبراز مسألة

المدنيين في الصراعات المسلحة، وحتمية الوصول الآمن وغير المعوق إلى الضحايا والاهتمام التام بمسائل الجنسين والمسائل المتعلقة بالطفل.

وقد ركز عن حق هذا التقرير على الإشارات إلى الصكوك القانونية، وفي جملة أمور، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وإشارة التقرير إلى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالمجال الإنساني تذكرنا بالعلاقة المتشابكة بين المسائل الإنسانية، ومنع الصراعات، وحفظ السلام، وإعادة التأهيل، والتنمية المستدامة الأطول أجلا.

لقد اتخذت اللجنة الدائمة المشتركة فيما بين الوكالات قرارات لا تزال حاسمة للمضي قدما بالأمم المتحدة بخصوص طائفة كبيرة من المسائل. وكثير من هذه المسائل لها أثر حيوي على الأنشطة الجوهرية للمنظمة. وهناك نتيجة ملموسة أخرى لتوصيات الدول الأعضاء ومختلف وكالات الأمم المتحدة – من المناسب ذكرها اليوم – هي عملية النداءات الموحدة. وخلال الأيام القليلة القادمة، سيصدر ١٩ من هذه النداءات في ثماني مدن حول العالم، ابتداء بنيويورك غدا. والاحتياجات المحددة تبلغ حوالي بليونين من الدولارات للعام القادم. وهذا مبلغ مذهل. ومع ذلك، هذا المبلغ يمثل مساعدة طارئة لإنقاذ أرواح أكثر من ٣٥ مليونا من البشر. وبالتالي، فإن المبلغ المطلوب لا يزال صغيرا بالمقارنة بالمعاناة الإنسانية التي يمكن، وينبغي، تجنبها بالوفاء بمتطلبات النداءات. ويجدر بنا أن نذكر أنفسنا بأن النداءات الموحدة وضعت للوفاء بطلب الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة لتحسين تنسيق جهودها للمساعدة الإنسانية. وهذا سيتجنب الازدواجية وإهدار الموارد الضئيلة.

وقد استجابت النرويج بسخاء، إذ حشدت الموارد للنداءات الموحدة. ويستخدم هذا الصك كأداة استراتيجية وكأهم قناة وحيدة لتمرير التبرعات النرويجية المقدمة للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. وإن ما يتراوح بين ربع وثلث التمويل الإجمالي المتاح للمساعدة في حالات الطوارئ يقدم عن طريق النداءات الموحدة. وترحب النرويج بالجهود التي تبذل لتضمين هذه النداءات القضايا المتعلقة بنوع الجنس والمسائل والتكاليف المتصلة بأمن الموظفين، والتحديات التي يمثلها التشريد الداخلي.

إلا أننا نواجه بتناقض. فبينما يجري المزيد من الأعمال والمزيد من التنسيق المشترك فيما بين الوكالات عملا على تحسين النداءات الموحدة وجعلها أكثر مراعاة للمستعملين، لم تتمكن النداءات إلا من تعبئة أموال أقل على مدى السنوات القليلة الماضية. ويساور وفدي قلق بالغ لأن ٥٥ في المائة لا غير من النداء الموحد لسنة ٢٠٠٠ كان قد موّل في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن مقتنعون بأنه يمكن للحكومات أن تستحدم النداءات الموحدة بشكل أفعل عندما تخصص الأموال للمساعدة في حالات الطوارئ.

وقد كان اجتماع مانحي النداءات الموحدة الذي عقد في مونترو في آذار/مارس من هذه السنة خطوة هامة لإجراء حوار أفضل بين الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة. ونحن نعتبر هذه العملية ذات اتجاهين ونعتقد أن من الضروري مواصلة هذا النوع من الحوار لموالاة تعزيز النداءات الموحدة كأداة استراتيجية وكوسيلة لتأمين استجابة أفضل من خلال المانحين تكون أكثر قابلية للتنبؤ بها.

ولقد حدثت تحسينات هامة في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ. ولكن بوسعنا أن نفعل المزيد. وكانت السنوات التسع الماضية بمثابة عملية تعلم لكل من شارك في الأمر. والأمم المتحدة قطعت شوطا

طويلا. ونظرا للعمل الدؤوب الذي تحقق في الميدان الإنساني، سوف تنشأ بلا شك في السنوات المقبلة أساليب تنسيق جديدة، بل وأفضل من الأساليب القائمة. وثمة تحدٍ معين يواجه الأمم المتحدة والحكومات المانحة والحكومات المتلقية معا، يتثمل في إشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية المحلية بشكل أفضل عند تنسيق استغلال الموارد النادرة المتاحة.

وينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية على التفاعل والقيام بدور إيجابي مع وحدات الأمم المتحدة التنسيقية على الصعيد الميداني. ولا بد أن تفعل الحكومات المتلقية كل ما تستطيعه كي تسهل العمليات الطارئة وتساعد على ضمان وصول المعونة إلى المحتاجين وضمان قيام العاملين الوطنيين والدوليين في مجال المساعدات الإنسانية بوظائفهم في بيئة آمنة.

ودعوني أتحول إلى مشكلة تعوق بشكل مطرد قدرة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في الحقل الإنساني على تقديم المساعدات إلى المحتاجين. وحسبما جاء في تقرير الأمين العام عن سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، فإن تلاشي الاحترام للقانون الإنساني الدولي على مدى السنوات الماضية قد أدى إلى وفاة ١٩٨ موظفاً مدنياً من موظفي الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢. وتؤكد الهجمات الشريرة والمميتة التي استهدفت مؤخراً موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية وغينيا انعدام مراعاة أمن الأفراد العاملين في حقل المساعدات الإنسانية على نحو سافر. ونحن نناشد كافة الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية المشاركة في صراعات مسلحة أن تتقيد بالقانون الدولي وذلك لضمان إمكانية الوصول في أمان ودون عراقيل من أجل حماية الأشخاص المحتاجين وتقديم المساعدات إليهم.

وبينما نحترم تضحيات أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة، فلا بد أن نبعث برسالة واضحة تؤكد أن هذه الحالة غير مقبولة ولا يمكن التسامح بها. ولتحقيق ذلك، لا يمكن أن تكون هناك وسيلة أفضل من البت السريع في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام؛ ومن الاستجابة لأشد الاحتياجات إلحاحاً فيما يختص بتعزيز أمن أفراد منظومة الأمم المتحدة وسلامتهم، بما في ذلك إنشاء وظيفة لمنسق أمني متفرغ في الأمم المتحدة؛ ومن الإسهام في تلبية الاحتياجات المتصلة بالأمن المحددة في النداءات الموحدة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وهذا البيان تؤيده بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي – إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا – فضلا عن البلدين المنتسبين قبرص ومالطة.

ومن الضروري تزويد ضحايا حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية المعقدة بما يحتاجونه من مساعدات. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي أنجزه مكتب منسق الشؤون الإنسانية لتعزيز فاعلية العمليات المضطلع بها في هذا الإطار وتنسيقها. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بجهود المكتب المبذولة لتسهيل الانتقال من مرحلة الطوارئ الإنسانية إلى مرحلة إعادة التعمير. ويؤيد الاتحاد الأوروبي كل التأييد هذا المكتب وما يضطلع به من مهام جديدة؛ ونحن نود أن نطمئنه إلى أننا جاهزون لمواصلة المناقشات بشأن مختلف الجوانب التي تنطوي عليها تنسيق المساعدات الإنسانية.

ونظرا لأن الموضوع الذي نناقشه اليوم هو المساعدات الإنسانية والمساعدات الغوثية في حالات

الكوارث، اسمحوا لي أن أسترعي الانتباه إلى من كانوا في السنة الماضية ضحايا للصراعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية وإلى الموظفين العاملين في حقل المساعدات الإنسانية الذين زودوهم بالمعونة والحماية – غالبا في ظل ظروف بالغة المشقة، وفي بعض الأحيان كانوا يؤدون عملهم وهم يخاطرون بأرواحهم. ولا يمكن الفصل بين المساعدات الإنسانية وأمن العاملين في حقل المساعدات الإنسانية. والواقع أنه إذا لم يوفر أمن كاف لاستحال تزويد الناس المتضررين بالمساعدات التي يستحقونها.

إن الاتحاد الأوروبي يشاطر الأمين العام والعاملين في حقل المساعدات الإنسانية قلقهم إزاء تدهور ظروف عمل أولئك العاملين في كثير من الحالات. ويوجه الاتحاد الأوروبي الشكر إلى الأمين العام على تقريره الممتاز المتعلق بأمن الموظفين وسلامتهم. فالأمين العام يقدم صورة واضحة عن الاعتداءات المخلة بالأمن التي شابت النظام الحالي، والتدابير التي يمكن اتخاذها لزيادة أمن الموظفين. فهو يشير إلى أن ٢١ موظفا من موظفي الأمم المتحدة قد فقدوا أرواحهم خلال سنة واحدة، ويؤكد أن الجرائم المرتكبة بحق هؤلاء الأشخاص قد تمت دون معاقبة الجناة في كل الحالات تقريبا.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن هذه حالة لا يمكن التسامح بها. ومن دواعي سرورنا أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد عرّف الاعتداءات على الأشخاص العاملين في البعثات الإنسانية بأنها جريمة. ويحث الاتحاد الأوروبي كافة الدول على توقيع هذا الصك القانوني التصديق عليه. كما يدعو الاتحاد الأوروبي الدول إلى أن تدرج من الآن فصاعدا في تشريعاتها المبادئ الرئيسية المتضمنة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وإلى أن تخطو الخطوات اللازمة لخوض معركة فعالة للقضاء على إفلات الجناة من العقاب فيما يتعلق بهذه الأنواع من الجرائم.

كما يناشد الاتحاد الأوروبي البلدان التي لم توقع بعد على اتفاقية سنة ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وكذلك البلدان التي لم تصدق على تلك الاتفاقية، إلى التوقيع والتصديق عليها. والاتحاد الأوروبي مستعد لدراسة توصيات الأمين العام المتعلقة بتوسيع نطاق تطبيق هذه الاتفاقية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بالجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة بالفعل، وتلك التي اضطلع بها المنسق الأمني، لحل المشاكل بطريقة مناسبة. ويلاحظ مع الارتياح أن الوكالات قد أقامت تعاونا فعالا في هذه المجالات، وخاصة من خلال تمويل بعض الوظائف في مكتب المنسق. وهو يدعو إلى تعزيز هذا التعاون ميدانيا حتى يتسنى إدماج الأفرقة المسؤولة عن الأمن في الأحوال الخطرة إدماجا كاملا في وحدة الأمم المتحدة العسكرية، وبالتالي تحسين فعاليتها.

لقد نوقشت المسائل الأمنية بتعمق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولا سيما في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويود الاتحاد الأوروبي أن تواصل تلك اللجنة عملها، مولية اهتماما خاصا لاحتياجات تدريب جميع موظفي العمل الإنساني فيما يتعلق بتدبر الأمر تحت الضغط الناجم عن حالات الإجهاد والأحوال الخطرة. ومن دواعي سرورنا أن المنظمات غير الحكومية الشريكة للأمم المتحدة تساهم بنشاط في هذا العمل.

وسيولي الاتحاد الأوروبي اهتمامه الكامل للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وسيركز بوجه خاص على كل التدابير الرامية إلى تعزيز تدريب الموظفين، ولا سيما الأشخاص المعينين لأول مرة في حالات صعبة، لكي يفهموا المخاطر الضمنية ويديروا حالات الأزمة على نحو أفضل. وسينظر الاتحاد الأوروبي أيضا في الجوانب المالية للتقرير.

وللتدابير الأمنية تكلفتها، ويجب أن ينظر فيها في سياق الميزانية العادية حتى يمكن تخصيص موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها.

وقد اضطلعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في السنة الماضية بجهد كبير للتركيز على حالة الأشخاص المشردين داخليا، الذين لا تزال المسؤولية الأساسية عنهم تقع على عاتق الدولة المعنية. وينبغي لهؤلاء الأشخاص أن يتمكنوا من الاستفادة من الحماية والمساعدة اللتين يستحقونهما، وليس الأمر كذلك دائما في الوقت الراهن. ولهذا فمن دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أن المشاورات المشتركة بين الوكالات أسفرت عن ترتيبات مشتركة من قبل الوكالات، في إطار ولاياتها الخاصة، لمعالجة مشكلة عدم التنسيق الكافي وتعزيز فعالية العمل المضطلع به في مساعدة الأشخاص المشردين داخليا. ونحن واثقون من أن التطبيق العام للمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، التي أعدها الممثل الخاص للأمين العام، السيد دينغ، ستكون عاملا رئيسيا في هذا المجال. ونرحب أيضا بتعيين السيد ماكنمارا منسقا خاصا معنيا بالأشخاص المشردين داخليا، ومن دواعي سرورنا أنه تمكن من البدء بعمله ميدانيا.

وعلى الرغم من المفاوضات المطولة، لم يتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جزئه الإنساني الثالث، الذي عقد هذه السنة، من التوصل إلى استنتاجات متفق عليها. وينبغي لهذه التجربة أن تقودنا إلى التفكير مليا في الأهداف التي نريد تحديدها للجزء الإنساني – الذي يرتبط إنشاؤه حديثا بالإصلاحات التي يضطلع بها الأمين العام – وإلى التفكير ملياً في طرائق عمله، ولا سيما إجراءات اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الغرض الرئيسي من الجزء الإنساني هو تمكين البلدان من فهم المسائل الإنسانية بصورة أفضل، وإظهار التزامها المشترك بالمبادئ الإنسانية ودعم الأمين العام وفريقه في توفير استجابة فعالة وتحسين التنسيق خلال الأزمات الإنسانية. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يود من الجزء الإنساني أن يتيح فرصة لتبادل الآراء بشأن واقع وصعوبات التنسيق الإنساني وتعزيز الحوار. ونعتقد أنه، من أجل تيسير هذه المناقشة، ينبغي لنا أن نختار موضوعات محددة وبناءة.

ويشجع الاتحاد الأوروبي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، ولا سيما مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لرفع درجة الوعي وتوفير المعلومات فيما يتعلق بالحالات الإنسانية. وهو أيضا يدعو المكتب إلى تطوير الاتصال بجميع الدول الأعضاء، لأن جميع البلدان معنية بأنشطة المكتب، سواء كانت مستفيدة أو مانحة أو لأنها تشارك مباشرة في عملياته.

ويشجع الاتحاد الأوروبي أيضا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تعزيز تنسيقه مع القطاعات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة و، خصوصا، على تطوير اقتراحه الرامي إلى العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام. وفي الحقيقة، من المهم النظر في الآثار التي يمكن أن يخلّفها تقرير الفريق الذي ترأسه السيد الإبراهيمي على تنسيق الأنشطة الإنسانية، حيث يتوقع ذلك التقرير تنفيذ استراتيجيات متكاملة في إطار حفظ السلام.

ولقد وضعت الجمعية العامة من خلال القرار ٥٤/٢١٩، استراتيجية دولية للحد من الكوارث تحت سلطة منسق الإغاثة الطارئة. ومن سوء الطالع، أن التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة قد أظهرت أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال وأنه، على الرغم من أن جميع البلدان يمكن أن تتأثر، بغض النظر عن مرحلة نموها،

من الواضح أن الكوارث تزيد من ضعف البلدان التي تواجه سلفا صعوبات اقتصادية.

إن الحد من الكوارث مجال يكون فيه للتعاون الدولي معنى تاما، ويجب علينا أن نحاول تعزيز هذا التعاون بغية زيادة فعالية التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية بوجه أفضل، وبالتالي منع المعاناة الإنسانية. ولذا فإن من المهم مواصلة الأنشطة المضطلع بها في سياق العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية والاستفادة من الاتصالات التي أقيمت مع خبراء من مختلف البلدان، والاحتفاظ باتصال وثيق مع المنظمات التي حلت محل اللجان الوطنية التي أنشئت للعقد.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الأساسي للإستراتيجية أن تصبح جزءاً من منظومة الأمم المتحدة حتى يتسنى لنا ضمان التنسيق الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية، وفي المقام الأول بين وكالات الأمم المتحدة المختصة، ولكن أيضا في اتصال مع الهياكل الإقليمية وممثلي المجتمع المدني المؤهلين. ولاحظ الاتحاد أن الأفرقة العاملة المعنية بالمسائل ذات الأهمية الكبيرة قد أنشئت خلال سنة ٢٠٠٠. ونأمل أن يُعَيَّن في القريب العاجل مدير جديد حتى يمكن توجيه الاستراتيجية بعزم نحو العمل. والواقع أن الاستراتيجية الدولية تمول بالتبرعات، وسوف لا يقوم المانحون بتعبئة أنفسهم في دعم الهيكل الجديد إلا عندما يحدث شيء ما.

ويمثل إجراء النداءات الموحدة أداة أساسية لتنسيق العمليات الإنسانية وتحديد استراتيجيات تكميلية، على مستوى مقار الوكالات وعلى المستوى الميداني. ولهذه العملية مزايا مهمة: فهي تمكن الوكالات من تحديد الأولويات وضمان أن تكون أعمالها جزءا من برنامج محكم الترابط، ولا سيما في حالة الانتقال بين المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ، والإصلاح وإعادة التعمير. إنها تقدم للمانحين نظرة شاملة على الاحتياجات والاستجابات الممكنة لتلك الاحتياجات، وبذلك تسمح لهم بإعطاء الدعم الملائم إلى المنظمات متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن قرار التمييز بين الاعتبارات الأمنية والاحتياجات المحددة للأشخاص المشردين في هذه النداءات سوف يوفر للمانحين معلومات هامة. أخيرا، تفيد هذه العملية المنظمات غير الحكومية أيضا حيث أنها تتجنب أية ازدواجية في الجهد.

ويسعد الاتحاد الأوروبي أن يرى إيلاء أهمية متزايدة إلى النداءات الموحدة والفرصة التي توفرها لتبادل الآراء وتشجيع الحوار الموسع، خاصة بين البلدان المستفيدة والبلدان المانحة. ويتابع الاتحاد باهتمام المبادرات الجديدة لنزع الطابع المركزي عن العمليات الخاصة بالنداءات الموحدة.

ويتطلب تنسيق الأنشطة وقدرة الرد، عادة في حالات الطوارئ، التوظيف الثابت لأشخاص متاحين ومدربين جيدا، وكذلك الإجراءات الملائمة. والاتحاد الأوروبي بوصفه المساهم الرئيسي في تمويل العمل الإنساني، يرى أن مما لا يبعث على الارتياح أن يكون تشغيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في أغلبه، لا تغطيه الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولقد كان نقص الموظفين والموارد المالية يعني مرارا أنه عندما يجب تنفيذ بعثات قصيرة أو طويلة الأجل في الميدان يكون هذا المكتب في أغلب الأحيان عاجزا عن التنفيذ الكامل لعمليات التنسيق والتحليل والإعلام هذه في المقر أو في بلدان أخرى. ونأمل أن يتاح لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العدد الكافي من الموظفين مما يمكنه من أداء هذه المهام الصعبة على نحو أفضل.

ونود الإشادة بالمكتب وبكل من شارك في هذا العمل الإنساني الحيوي في الميدان. وكدول أعضاء، علينا أن نضمن سلامة وأمن هؤلاء الموظفين. وسوف يقدم الاتحاد الأوروبي هذا العام، مرة أخرى، مشروع قرار حول هذا الموضوع.

السيد تيللو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): المساعدة الإنسانية هي أحد أنبل مظاهر التضامن الأساسي للروح البشرية في مواجهة التحديات التي تواجهنا، على نطاق عالمي، نتيجة الطبيعة وحالات الطوارئ التي تنتج عن الصراعات وإمعانها. وستكون الوقاية أفضل دائما من العلاج. والتنمية هي أفضل رادع للصراع، وستظل كذلك، وهي في الوقت ذاته أفضل دفاع ضد إتلافات الطبيعة.

اليوم، عندما يكون لدى المجتمع الإنساني الموارد اللازمة لتناول أشد احتياجات سكان الأرض، لا بد من إيلاء الأولوية الكبرى إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. إنه تحد لا مفر منه تواجهه الأمم المتحدة.

عبر التاريخ ومن منطلق العقيدة، ظلت المكسيك تؤكد على أن تسوية المنازعات لا بد أن تكون وفق نص وروح الميثاق. ولا يمكن إخضاع مبادئه إلى تفسيرات تمليها الاعتبارات الآنية.

ولا توجد اليوم ولايات واضحة، أو توافق آراء محدد، أو معايير مقبولة عالميا للتعامل مع حالات لها عواقب إنسانية وخيمة.

لقد رفضت المكسيك بحزم وجود حق التدخل المفترض أو إجازته، خاصة عندما يرتكز على قرارات انفرادية أو قرارات تتخذها مجموعة صغيرة من البلدان.

بالرغم من أنه لا يمكن للمجتمع الدولي، ولا يجب، أن يكون بمعزل عما تسببه هذه الأزمات الإنسانية من مآس وفظائع، ولا بد أن يرتكز العمل على مبادئ وقواعد مقبولة عالميا. ويجب إيجاد توازن بين الحاجة الملحة إلى الرد بشكل ملائم على حالات الطوارئ الإنسانية والحاجة إلى احترام السلامة المستقلة لأراضي الدول.

ولهذا السبب اقترحت المكسيك على رئيس الجمعية العامة وجوب البدء في عملية مشاورات تمكننا من الدخول في عملية تفكير جماعي في موضوع بهذه الأهمية العصيبة للدول وللمنظمة العالمية وللتطور التدريجي للقانون الدولي.

والمساعدة الإنسانية هي مهمة معقدة تتطلب حدودا واضحة ومحددة، ولهذا السبب تؤيد المكسيك المبادئ التوجيهية التي يضعها القرار ١٨٢/٤٦. ويشكل ذلك القرار، في الوقت ذاته، خطة عمل وقاعدة سلوك لنشر التضامن الدولي.

ويجب تقديم المساعدة الإنسانية وفق مبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز. ومن الضروري منحها ضمن إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، بما ينسجم مع الميثاق ودائما للرد على طلب من الدول المتلقية، أو بموافقتها.

وسلامة الموظفين العاملين في المجال الإنساني هو عنصر أساسي في فعالية المساعدة الإنسانية. والدعم غير المحدود نهائيا لهؤلاء الموظفين ضروري. إننا نقدم تعازينا إلى أسر الموظفين العاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا حياتهم أثناء تأديتهم لواجبهم.

لقد كانت هناك في السنوات الأخيرة، وعلى نطاق عالمي، زيادة كبيرة في تأثير الكوارث الطبيعية، من حيث عدد الكوارث وعدد الذين عانوا منها، وكذلك نطاق الخسائر الناتجة، وما لها من عواقب اجتماعية واسعة النطاق وتعطيل حاد للتنمية الاقتصادية للدول المتأثرة.

وتود حكومة المكسيك التأكيد على تعازيها والإعراب عن تضامنها لجميع البلدان التي اضطرت لمواجهة كوارث طبيعية، وكذلك شكرها لشعوب العالم التي قدمت تعاطفها إلى الشعب المكسيكي في اللحظات الحالكة.

إن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، والجهود الدولية التي نضطلع بها للتعامل مع الآثار السلبية لظاهرة النينيو الجوية، والعواصف، والأعاصير، والفيضانات،

والزلازل، والانهيالات الوحلية – هذه الكوارث تصيب أي جزء من العالم – وقد ساعدتنا في تشكيل إحساس متنام بالوعي والتضامن. وأشارت الخبرة التي اكتسبها المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى الحاجة الملحة للتحرك من النهج التفاعلي مع الكوارث إلى استراتيجية شاملة تتمحور حول التنمية المستدامة العالمية وتزيد التركيز على الوقاية والحد من الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، بدأت المكسيك وبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ببذل جهود مستمرة في مجال التعاون التقني على الصعيد الإقليمي في كل جانب من جوانب الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الوقاية، والإنذار المبكر، وتخفيف آثار حالات الطوارئ، وإعادة التأهيل، والتعمير.

والأمم المتحدة مدعوة إلى الاضطلاع بدور أساسي في وضع استراتيجية دولية متكاملة للتصدي للكوارث الطبيعية تتولى الإجابة على الأسئلة حول ماذا وكيف ومن الذي سيقوم في مجال التعاون الدولي بالتصدي للكوارث الطبيعية. وانطلاقا من هذا الاعتقاد، تشارك المكسيك للعام الثاني على التوالي في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة حول التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية، بدءا من مرحلة حالة الطوارئ ووصولا إلى العمل في مجال إعادة التعمير والتنمية.

إن المساعدة الإنسانية مسؤولية مشتركة والتزام جماعي. وفي مجال تقديم المساعدة الإنسانية، من الضروري مزج أحكام القانون الدولي بأُطر العمل والسلوك المتفق عليها وكذلك بتعزيز التضامن بين الأمم والشعوب والاستفادة من هذا التضامن. ويمثل هذا التضامن وسيظل يمثل الفحوى الرئيسي لإسهام المكسيك في تحقيق هذا الهدف من أهداف الأمم المتحدة.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على التقارير الشاملة والعملية المنحى التي قدمها لنا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

خلال السنوات القليلة الماضية، تزايد عدد الحالات التي تتطلب تقديم مساعدة إنسانية. ويقتضي التخفيف من حدة الآثار الإنسانية لحالات الطوارئ المعقدة، والكوارث الطبيعية، والأزمات الإنسانية الأخرى بذل جهود مطردة من المجتمع الدولي. ومن حسن الطالع، أن عدد الجهات الفاعلة التي تحاول تلبية احتياجات الشعوب المتضررة بحالات الطوارئ تلك يتزايد؛ ولكن التحدي المتعاظم يتمثل في عملية التنسيق. ويكمن أحد السبل الرئيسية لتطوير استجابة فعالة لهذه الحالات في تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدم من خلال قنوات شتى. وللأمم المتحدة الولاية والقدرة على التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه تنسيق المساعدة الإنسانية. وتسترشد أنشطتها في هذه الحالات بمبادئ الإنسانية، والحياد، وعدم التحيز على النحو المعبر عنه في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدم في حالات الطوارئ.

ويصبح دور الأمم المتحدة محوريا في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. فهذه الحالات تتطلب بشكل عام نهجا شاملا. وهذا النهج لا يستجيب للاحتياجات العاجلة لضحايا الأزمات الإنسانية فحسب، ولكنه يعالج أيضا الجوانب السياسية والإنمائية للحالة. وهناك دائما أسباب جذرية لكل حالة. ووجود نهج شامل لحالات الصراع ضروري للتصدي للأسباب الجذرية للصراع. وبوسع الأمم المتحدة أن تؤدي هذين الدورين معا. ومع ذلك، فهي بحاجة إلى ضمان عدم المساس باستقلال ونزاهة الأنشطة الإنسانية بربطها بالعملية السياسية.

ويمكن أيضا أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية في ضمان وصول المدنيين إلى المناطق التي تحتاج إلى مساعدة إنسانية وضمان أمن هؤلاء المدنيين. وتبذل منظومة الأمم المتحدة جهودها في العمل من أجل تعزيز الحماية القانونية والمادية للمدنيين الذين يُزج بهم في حالات الصراع المسلح. وهناك مجموعة من الخيارات التي يمكن الاستفادة منها تبعا للظروف الدقيقة للحالة المعنية في التعامل مع شتى أطراف الصراع لضمان الأمن للمدنيين.

ومع ذلك يصبح الأمر صعبا للغاية عندما تستخدم آليات الدولة لقتل المدنيين الأبرياء في حالات الصراع المسلح والاحتلال الأجنبي. إن أعمال الإرهاب التي تقترفها قوات الدولة، خصوصا ضد النساء والأطفال، ينبغي ألا تدان فحسب، بل وأن يوضع حد لها وتتخذ إجراءات صارمة ضد مقترفيها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم إلى العدالة أولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

وفي العقد الأخير، تعرضت أفريقيا لمعاناة ضخمة نتيجة لعدد من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. ومع ذلك، لم تكن استجابة المجتمع الدولي داعمة بشكل جيد لجهود أفريقيا، كما أنها لم تكن متناسبة مع خطورة تلك الحالات. وكانت الإجراءات التي تتخذ على صعيد ثنائي انتقائية تماما. ولم يكن تلبية احتياجات الضحايا هو الاعتبار الوحيد الدافع لها في معظم الحالات، وإنما كانت تستند إلى الاعتبارات أو الضرورات السياسية. ولا بد من تلبية احتياجات أفريقيا دون ربط المساعدة الإنسانية بأية قيود.

ومما يؤسف له أنه طرأت زيادة كبيرة في عدد الكوارث الطبيعية التي تحدث في شتى بقاع العالم. ومن المعروف تماما أن آثار هذه الكوارث يمكن تخفيفها كثيرا من خلال الإنذار المبكر والاستجابة السريعة. ولتنمية هذه القدرات، يجب أن تتوفر للبلدان النامية إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات ذات الصلة والموارد الكافية. ولا بد من إيلاء احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية اهتماما خاصا لكونها شديدة التأثر بالكوارث الطبيعية.

إن التحديات التي نشأت عن تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة في الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة، تنبع من تعدد مصادر وأبعاد معاناة المدنيين، وتزايد عدد الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للأزمات، وعدم وجود موارد كافية لمواجهة هذه التحديات.

ومع أنه كانت هناك، بشكل عام، زيادة في الموارد المخصصة للمساعدة الإنسانية، فإن نسبة المعونة الإنسانية الدولية التي تم إيصالها من خلال القنوات متعددة الأطراف انخفضت من ٤٥ في المائة إلى حوالي ٢٥ في المائة. كما أن توفير الموارد من خلال القنوات الثنائية يزيد من صعوبة تنسيق الاستجابة الدولية. وهذا أيضا يؤدي إلى إهدار فرص تنمية القدرات الوطنية في البلدان المتضررة، حيث أن معظم المنظمات تترع إلى التركيز على الجانب المتعلق بإيصال المساعدة لا على قضية التنمية طويلة الأجل، أو على التصدي للأسباب الجذرية لحالات الصراع.

وعملية النداءات الموحدة توفر الآلية الأساسية لتنسيق الاستجابات الدولية لحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية. وهذه العملية ينبغي أن تكون الإطار الشامل لتوجيه المساعدات الإنسانية التي ترد من جميع المصادر. ونحث المجتمع الدولي على توجيه موارده من خلال برامج المساعدة المتعددة الأطراف.

وقد طرح الأمين العام اقتراحا مفيدا يتعلق بالحاجة إلى تطوير نُهج تتسم بقدر أكبر من الابتكار عند تصميم عملية للنداءات الموحدة من أجل ”حالات الطوارئ

المنسية''، لأن عمليات النداءات الموحدة القائمة حاليا فشلت في تعبئة الموارد.

وباكستان تتحمل عبئا باهظا نجم عن حالة طارئة كاد ينساها المجتمع الدولي. فمنذ أكثر من عقد مضى وفرنا المأوى لما يزيد على ٤,٥ مليون من اللاجئين الأفغان، واليوم، نستضيف منهم قرابة ٢,٦ مليون نسمة. ويطلب منا أن نترك حدودنا مفتوحة حتى نستقبل مزيدا من اللاجئين الأفغان. ولقد اضطلع الشعب الأفغاني بدور حاسم في إنهاء الحرب الباردة، ولكنه حرم من الحصول على نصيب من مكاسب السلام. وعلينا جميعا أن نتذكر التضحيات التي بذلها الشعب الأفغاني بدمائه من أجل قضية العالم الحر. ولكنه يعاقب اليوم على تلك التضحيات في شكل الجزاءات التي تفرض عليه من طرف واحد. ولقد تخلى العالم عن هذا الجمع من الإنسانية المشردة. وتبعا لذلك تحول عبء المسؤولية عن رعاية اللاجئين الأفغان إلى حكومة باكستان. والموارد المحدودة المتاحة للحكومة عرقلت بشكل خطير قدرتها على تلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين.

ونحن نطلب من المجتمع الدولي أن يستجيب للنداءات التي صدرت من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الأفغان المقيمين في باكستان، وكذلك أن يأخذ علما بالمحاولات التي تبذل للتمادي في معاقبة الشعب الأفغاني عن طريق فرض إجراءات من جانب واحد. فهذا هو دين العالم تجاه الشعب الأفغاني الأبي الباسل. فلولا المعركة الحاسمة الأخيرة التي خاضها الشعب الأفغاني في الحرب الباردة؛ لما كان العالم الحر حرا كما هو اليوم؛ بل ولربما لما انهار حائط برلين.

ولا مفر من النظر على المدى الطويل إلى مشاكل التخلف المرتبطة بالصراعات وحالات الطوارئ المعقدة وتأثير الكوارث الطبيعية. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى توقي حالات الطوارئ المعقدة وإلى تخفيف عواقب الكوارث الطبيعية. ومن المحتمل أن يساعد هذا النهج الكلي في الحد من عدد حالات الطوارئ هذه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم على إعطائنا الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن هذه القضية المهمة.

إننا نتناقش حول قضايا ذات أهمية كبرى أثناء أي دورة للجمعية العامة. ومع ذلك، فقليل من هذه القضايا له تأثير مباشر على حياة الملايين من اخوتنا البشر مثل ما للمساعدة الإنسانية. ومن المحزن أن هذه الملايين تضم الآن زملاءنا من الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم أثناء الوفاء بواجباتهم.

والمادة الأولى من الميثاق تخبرنا بأن المفروض من الأمم المتحدة أن تحقق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الإنساني. ويمكنني القول إننا، كدول أعضاء، تمكنا من تحقيق هذا التعاون بقدر ما من النجاح. وليس في هذا ما يواسينا كثيرا، إذا فكرنا في المصير الذي يلقاه العديد من موظفي الأمم المتحدة المكلفين بتنفيذ الاتفاقات التي نتوصل إليها. فهؤلاء الموظفون يواجهون بصفة مستمرة احتمالات تعرضهم للمضايقات البدنية والنفسية، والعنف بل وحتى الاغتيال دون عقاب.

ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام عن هذه المسألة، فمنذ عام ١٩٩٢ توفي ٢١٧ من الموظفين المدنيين العاملين في منظومة الأمم المتحدة أثناء تأدية واجباتهم. والأسوأ من ذلك أن مجرد ثلاثا من بين ١٧٧ حالة وفاة بسبب أعمال العنف قدمت للمحاكمة. وهذا الوضع لا يمكن السكوت عليه، ويقتضي اتخاذ إجراء ملموس ومحدد. وبصفتنا دولا أعضاء، يتعين علينا أن نقر بالتزاماتنا إزاء سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في بلداننا. وعندما يتعرضون لأية

أعمال إجرامية أو أعمال تتصف بالعنف، فمن الحيوي أن نكفل اتخاذ إجراء سريع وفعال ضد مرتكبي هذه الأعمال.

كما أن نظام أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة يحتاج إلى تعزيز. ووفد بلدي يؤيد تمام التأييد اقتراح الأمين العام في هذا الصدد، ويطلب إلى سائر الدول أن تفعل نفس الشيء.

ووفد بلادي يعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن أن نتوقع من موظفي الأمم المتحدة أن يقبلوا الاضطلاع بمهام صعبة وخطرة دون أن يتوفر لهم التدريب الصحيح والمعدات اللازمة، وهذا بالطبع يتطلب تمويلا كافيا ويمكن التنبؤ به، وهذا التمويل في رأينا ينبغي تخصيصه من الميزانية العادية.

في وقت سابق من هذا العام، عانى الجنوب الأفريقي، وجارتنا موزامبيق بالذات، أشد الفيضانات التي سجلها التاريخ تدميرا وتخريبا. ولم تنج منها أيضا جنوب أفريقيا وزمبابوي. ومع ذلك، ونظرا للأضرار والخسائر الجسيمة التي واجهناها، قدمت جنوب أفريقيا لأشقائنا وشقيقاتنا كل ما بوسعنا من مساعدة رغم تواضعها.

وما يسرنا هو عدد المواطنين العاديين من جنوب أفريقيا وزمبابوي الذين عبروا الحدود لمساعدة شعب موزامبيق. وكثير من هذا لم يكن ممكنا حدوثه أو استدامته دون مساعدة هيئات الأمم المتحدة، مثل مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي. ونحن نعرب عن امتناننا لها، وعلى وجه الخصوص برنامج الأغذية العالمي، الذي أبقت موارده على عمليات الإنقاذ بالطائرات العمودية وساعدت على إنقاذ الآلاف من الأرواح.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير جنوب أفريقيا للمجتمع المانح للمساعدة الطارئة والتعهدات السخية التي أعرب عنها لإعادة بناء موزامبيق. وقد خطت موزامبيق خطوات كبيرة في السنوات القليلة الماضية بدأ المواطنون العاديون يشعرون بها. ومن المهم الإبقاء على هذا الزخم. ونحن نحث بقوة جميع المانحين على الوفاء بتعهداتهم لبلوغ هذه الغاية.

إننا بحاجة إلى أن نتعلم من هذه الكوارث والكوارث المماثلة حتى نعد أنفسنا إعدادا أفضل للمصائب التي تقع مستقبلا. ولقد أظهرت الفيضانات في جنوب أفريقيا قيمة استخدام القنوات المتعددة الأطراف للمساعدة الطارئة. ومن ناحية أخرى، أبرزت حقيقة أن وكالات الإغاثة غير ممولة تمويلا كافيا بالفعل. وبينما قدم المجتمع المانح بسخاء لجهود الإغاثة في موزامبيق، استغرقت تعبئة هذه الموارد أسابيع. والاستجابة السريعة، بخاصة للكوارث في البلدان النامية، تتطلب اهتماما جادا. كما أن الحاجة إلى الخطط الوطنية لمواجهة الكوارث وسياسات إداراتها أصبحت واضحة بصورة مؤلمة.

هذا كله يتطلب، مع ذلك، شيئا واحدا هو الموارد التي تقدم عن طريق القنوات المتعددة الأطراف، لمعالجة أوجه القصور هذه بطريقة منسقة ومركزة.

دعوني أنتقل بإيجاز إلى المسألة الشائكة المتعلقة بالمشردين داخليا. لقد تناول الجزء الإنساني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام تلك المسألة بشكل جزئي، وكما تدرك الجمعية، فإنه فشل في التوصل إلى أية نتائج متفق عليها. وقد وجد وفد بلدي هذا التحول للأحداث مخزيا بشكل خاص.

إن مسألة المشردين داخليا تثير القلق الكبير للمنطقة الأفريقية. فعشرة بلدان أفريقية وحدها يبلغ عدد المشردين من سكانها أكثر من ١٢ مليونا من إجمالي عدد المشردين في العالم اليوم وهو من ٢٠ إلى ٢٥ مليون نسمة. ولقد شرد الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية حوالي ١,٣ مليون

من مواطنيها وتسبب في تشرد عدد مشابه في البلدان المجاورة.

وهذه المسألة تتطلب اهتمامنا العاجل، وينبغي أن تدرسها الدول الأعضاء دراسة شاملة. ولا يسعنا أن نشعر بالارتياح إزاء النهج المتجزئة بشأن المشردين داخليا بينما يعاني ملايين الأفراد في أفريقيا وفي غيرها. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تطرح جوانب التشدد الإيديولوجي وتلزم نفسها بمناقشة جادة بشأن هذه المسألة.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إننا ننظر في هذا البند الهام مرة أخرى في ظل خلفية من حالات الطوارئ الإنسانية التي فاقت توقعاتنا بكثير. ونحن جميعا ندرك الكوارث وحالات الطوارئ الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان التي وقعت في العام الماضي. وتقرير الأمين العام (A/55/82) يذكر بعض هذه الأحداث المأساوية الكبرى. ومما يثير القلق بشكل أكبر أن كثيرا من تلك الكوارث وقعت في أكثر مناطق العالم فقرا حيث يعيش الناس في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وبطبيعة الحال، فإن لديهم قدرة محدودة جدا على الخروج من هذه الكوارث.

والتطورات الحاصلة في مجال المساعدة الإنسانية، وسط زيادة الحاجة إليها، لا تزال مختلطة. وعلى رغم بعض علامات التقدم المشجعة واستجابة أكبر من المجتمع الدولي في تقديم المساعدة المتزايدة، فإن الخطى لم تكن مستدامة.

وتقرير الأمين العام يحتوي على عدد من الملاحظات والتوصيات الهامة. وسأركز على قليل من النقاط اليوم.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

أولا فيما يتعلق بالتنسيق، فإن مع زيادة عدد حالات الطوارئ الإنسانية، يزيد أيضا عدد ونطاق المنظمات التي أصبحت مهتمة بالاستجابة الإنسانية للأزمات. واحتياجات الناس المتضررين بحالات الطوارئ هذه في تزايد أيضا. وهذا يثير تحديات التنسيق من أجل الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ. ولذلك، فإن قيام تنسيق أكبر بين تلك المنظمات له أولوية.

وثانيا، عملية النداءات الموحدة أداة رئيسية لتنسيق الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ. وينبغي التركيز بشكل أكبر على هذه العملية باعتبارها عملية مستمرة طوال العام للتنسيق بين الوكالات. والمكونات الرئيسية ينبغي أن تشمل بصورة مشتركة أعمال التقدير، والرصد والتقييم القائم على النتائج. وينبغي أن تكون هناك أيضا مشاركة أكبر من المنظمات غير الحكومية في عملية وضع الاستراتيجيات. ونحن نعتقد بقوة أن هناك حاجة إلى تنظيم المسائل المعنية بقضايا الجنسين في النداءات الموجهة وأن تدرج الشواغل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين وتلك المتعلقة بالطفل في جميع النداءات في عام ٢٠٠١.

وثالثا، كان من المأمول أن تكون هناك استجابة طيبة للنداءات الموحدة في عام ١٩٩٩، وبالفعل، فإن حوالي ٧٥ في المائة من المتطلبات قد توفرت. وينبغي بذل كل جهد ممكن للمحافظة على معدل استجابة المانحين. ومما يثير القلق إلى حد ما أنه بحلول أيار/مايو ٢٠٠٠، لم يستجب إلا لربع احتياجات النداءات الموحدة لهذا العام. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، لم يرتفع ذلك الرقم إلا إلى ٥٠ في المائة. وينبغي للعالم أن يزيد استجابته للحالات الطارئة الإنسانية حتى لا تفقد قوة الدفع التي تحققت وراء الاستجابة فعلا. وبالإضافة إلى هذا، فإن النداءات التي قوبلت باستجابة ضعيفة في العام الماضي، كما هو الحال بالنسبة للكونغو، والصومال وطاجيكستان، ينبغي أن تولى أولوية قصوى.

ورابعا، نحن نركز بشكل قوي على كفالة سلامة الأفراد الذين يخاطرون بأرواحهم لمساعدة الناس في حالات يأسهم. ومن المهم بالنسبة للجميع أن يكفلوا لأفراد المساعدة

الإنسانية وصولا آمنا دون معوق إلى الناس المحتاجين إلى المساعدة. ويسرنا أن مشروع قرار لهذا الغرض يجري وضعه الآن ليعرض على الجمعية العامة.

وخامسا، إن دور التكنولوجيا في الاستعداد لحالات الكوارث وفي تنبيه الناس إلى أية كارثة طبيعية محتملة ليس بحاجة إلى زيادة تأكيد. وأفضل طريقة لتقليل الخسائر في الأرواح البشرية وخفض وقع أية كارثة هو إعطاء الناس إنذارا كافيا بالأزمة المحتملة. وفي بنغلاديش، كان للإنذار المبكر والاستعداد للكوارث أثر كبير فعلا في الطريقة التي نعالج بها مصائبنا الطبيعية، وعلى وجه الخصوص الأعاصير. ونحن نحث جميع البلدان المانحة والوكالات الدولية على مساعدة الحكومات في إعداد واستحداث قدرتها التكنولوجية على الوقاية من الكوارث، وتخفيف آثارها وتوفير استجابة كافية لها.

ونحن نرى أن وكالات وإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة ينبغي أن تعزز أيضا آلياتها الحالية الخاصة بالإنذار المبكر والوقاية والاستعداد. وفي بلدان كثيرة، فإن المشاركة والمساهمة النشطة بقدر أكبر من جانب أفرقة الأمم المتحدة في البلد لهما أهمية كبرى في مساعدة الأفراد الذين تصيبهم الكوارث.

وسادسا، إن دور تكنولوجيا الاتصالات الحديثة كالاتصال بالناس الذين يعيشون في أماكن نائية ليس بحاجة إلى زيادة تأكيد. وينبغي أن يتوفر تعاون أوثق ومشاركة في الخبرات بين حكومات البلدان المصابة بكوارث، والوكالات الإنسانية والقطاع الخاص، اللذين يحتلان مكانة متقدمة في ثورة المعلومات وثورة تكنولوجيا الاتصالات. وتلك المشاركة لها إمكانية كبرى لتخفيف حدة الكوارث.

وسابعا، فيما يتعلق بالأشخاص المشردين في الداخل، ينبغي أن تكفل الحكومات الوطنية والسلطات المحلية لهم ما يكفي من حماية ومساعدة. وينبغي أن تقدم جميع السلطات التعاون الضروري لتتيح المجال أمام الوكالات التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات كي تتمكن من توصيل المساعدة إلى المتضررين. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن احتياجات ومتطلبات وأوضاع الأشخاص المشردين داخليا مماثلة لاحتياجات ومتطلبات وأوضاع اللاجئين ولا بد أن يكون من حق هؤلاء الأشخاص الحصول على نفس الدرجة من المساعدة والحماية.

وفي السنوات الأخيرة، زاد الطلب بصورة غير عادية على الوكالات المتعددة الأطراف لمعالجة حالات الطوارئ الإنسانية والمعقدة. وبات يُطلب منها الآن أكثر من أي وقت مضى معالجة عدد متزايد من الحالات. ومن الواضح أن قدرتها على معالجة هذه الحالات ينبغي أن تتعزز أيضا. إلا أنه من الملاحظ أن توجيه المعونة عن طريق الوسائل الثنائية آخذ في الازدياد وأن هناك تآكلا مطردا في التدفقات الآتية من خلال الآليات المتعددة الأطراف. والمعونة الثنائية هي بطبيعة الحال مكون أساسي وحيوي من مكونات الاستجابة الإنسانية الدولية، ولكنها لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تؤدي إلى تآكل الآليات المتعددة الأطراف أو أن تكون على حسابها. ونحن نحث البلدان المانحة على تعزيز قدرة ودور المنظمات الشريكة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حتى تتمكن من إيصال المساعدة المطلوبة إلى من يحتاجها من الناس على نحو فعال وسريع.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن المجتمع الدولي وهو يبدأ قرنا جديدا، عليه أن يواجه الواقع المحزن الذي يسود العالم، والذي يتمثل في العدد المتزايد من الناس الذين يعيشون في ظل ظروف بالغة الصعوبة، ويعانون من طائفة عريضة من التهديدات لحياتهم وكرامتهم. وفي أيلول/سبتمبر الماضي تجمع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية التاريخي لكي يتدبروا دور الأمم المتحدة في

القرن الحادي والعشرين. وقد أبرز هؤلاء القادة في إعلان الألفية الذي اعتمدوه في ختام مؤتمر القمة ما للأمم المتحدة من أهمية فائقة في تعزيز الجهود الرامية لحماية الضعفاء.

وتوافق اليابان تماما، على أنه في جهودنا المبذولة لتجسيد عالم يعيش فيه الناس جميعا متحررين من الحاجة والخوف، فإن تقديم المساعدة الإنسانية للذين هم في أمس الحاجة إليها في مجتمعاتنا يستحق منا اهتماما أكبر. ومما له أهمية قصوى في رأينا، أن نضاعف جهودنا لدى استجابتنا للحالة المتزايدة التعقيد التي ينبغي أن تقدم فيها المساعدة الإنسانية حتى تصبح هذه المساعدة أكثر فعالية وتأتي في وقتها المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، تود اليابان أن تؤكد بصفة خاصة ضرورة تعزيز سلامة وأمن الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وأيضا تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من مختلف الجهات الفاعلة.

وغني عن القول إن الأنشطة الإنسانية الفعالة لا يمكن تحقيقها إلا في بيئة يمكن للعاملين في المجال الإنساني أن يطلعوا فيها بمسؤولياتهم دون إعاقة أنشطتهم أو الخوف على حياتهم. ولكن في ذات الوقت الذي بدأ فيه رؤساء الدول والحكومات مداولاتهم في مؤتمر قمة الألفية بشأن أهمية حماية الضعفاء، فقد ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة أرواحهم في تيمور الغربية بينما كانوا يؤدون رسالتهم النبيلة. ومن أجلهم ومن أجل الموظفين الآخرين الذين ضحوا في سبيل قضية نبيلة، يجب أن نعزز الترتيبات المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ترحب اليابان بتقرير الأمين العام بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وتعتبر اليابان أن التقرير مفيد للغاية، إذ أنه يلقي الضوء على الأخطار المتزايدة التي تحيق بموظفي الأمم المتحدة، ويحلل ترتيبات السلامة والأمن القائمة، ويقترح التدابير التي من شأنها تحسين تلك الترتيبات.

وتؤيد اليابان بقوة مبادرة الأمين العام الرامية إلى تعزيز جهودنا لتحسين الترتيبات المتصلة بسلامة وأمن وحماية موظفي الأمم المتحدة. وفي رأينا أنه لكي تنجح هذه الجهود ينبغي وضع النقاط الثلاث التالية في الاعتبار.

أولا، إيلاء الأولوية القصوى لتحسين تلك الترتيبات. وتكن اليابان التقدير الشديد لمبادرة ونهج الأمين العام، الذي اقترح تدابير انتقالية لتلبية أشد الاحتياجات استعجالا وتدابير طويلة الأمد تتطلب دراسة أكثر تفصيلا. وحسبما يبين لنا تقريره، فإن كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في مختلف المنظمات في الميدان في ظل ظروف معقدة وسريعة التغيير هي مهمة صعبة. وينبغي دراسة فعالية ترتيبات السلامة والأمن بعناية انطلاقا من الشعور بأهميتها الملحة.

وثانيا، وكما يؤكد التقرير، فإن التدريب الكفء والمناسب عامل أساسي لضمان سلامة وأمن الموظفين. وفي العام الماضي، أسهمت اليابان بمبلغ قدره مليون دولار في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لتدعيم التدريب الأمني للموظفين الميدانيين، وستسهم بمليون دولار آخر هذا العام لتعزيز أمن العاملين في الميدان. وتأمل اليابان أن تنضم البلدان الأخرى إلى هذه الجهود وأن تُحسن الأمم المتحدة الاستفادة منها إلى أقصى حد.

وثالثا، تود اليابان أن توضح أهمية توفير الإطار القانوني لأمن موظفي المساعدة الإنسانية. وإننا نكرر تأكيد اعتقادنا بأن المسؤولية الأساسية عن توفير بيئة آمنة للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية تقع على عاتق حكومة البلد المضيف. واليابان، بوصفها إحدى الدول الأصلية الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، تحث جميع البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. وتود

اليابان أيضا أن تقترح أن تصدر الجمعية العامة أو مجلس الأمن إعلانات بصفة روتينية تتعلق بعمليات تجري تغطيتها عندما يكون هناك قلق معقول يتصل بدرجة الأخطار، مع أخذ التوصيات المناسبة لمنسق الأمن في الأمم المتحدة في الاعتبار، وذلك كي يتسنى تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على العمليات الإنسانية حتى قبل وضع البروتوكول الذي يشمل هؤلاء الموظفين.

وأود الآن أن أنتقل إلى نقطة أخرى ذات أهمية تتعلق بضمان فعالية المساعدة الإنسانية وهي: الحاجة إلى زيادة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية. وترحب اليابان بما أشير إليه في تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع من الجهود التي بذلت والتقدم الذي أحرز في هذا الميدان في تيمور الشرقية وكوسوفو على سبيل المثال، وتثني على الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وعلى العمل الذي يقوم به المكتب في هذا الصدد، بما في ذلك إصدار نداء موحد، الأمر الذي يستحق المزيد من الاهتمام من المجتمع الدولي.

إن الحاجة إلى تنسيق أعمال المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الطوارئ أصبحت أكبر كثيرا في ضوء العدد المتزايد من الجهات الفاعلة المشاركة، بما فيها منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وكذلك في ضوء التعقد المتزايد للحالات واختلاف احتياجات الضحايا. وفضلا عن ذلك، وبالإضافة إلى ضرورة التنسيق الأفقي، أو التعاون، بين الجهات الفاعلة على أرض الواقع، فإن التنسيق اللازم لكفالة الاستمرار السلس بين المساعدة الإنسانية الطارئة والمساعدة في مجال التعمير أمر في غاية الأهمية أيضا. وتؤيد اليابان المبادرات والجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق التي أطلقتها منظمات الأمم المتحدة المختصة والجهات الفاعلة الهامة الأخرى، وتشجعها على بذل مزيد من الجهود حتى تتحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وفي فجر القرن الجديد، ينبغي أن نؤكد من جديد التزامنا ببناء مجتمع تحترم فيه وتحمي حقوق أضعف أعضاء المجتمع ويمكن لكل فرد أن يتمتع فيه بحياة متحررة من الخوف والحاجة. وانطلاقا من هذا الإيمان، شدد رئيس وزراء اليابان موري، في مؤتمر قمة الألفية، على أهمية تعزيز الأمن الإنساني بالتصدي لطائفة واسعة من التهديدات لحياة وكرامة البشر في القرن الحادي والعشرين. وهكذا فإن اليابان جعلت تقديم الدعم إلى أضعف الفئات في المجتمع الدولي من الأعمدة الرئيسية لتعاونها الدولي. ومن وجهة النظر هذه، فإن اليابان مصممة على مواصلة تأييدها القوي لتقديم المساعدة إلى ضعاف الناس في كل مكان وعلى الإسهام في زيادة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية.

السيدة نارانغوا (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ وعلى العمل الذي قامت به منظومة الأمم المتحدة في القطاع الإنساني. ونحن نؤيد تمام التأييد الملاحظات والتوصيات المذكورة في التقرير.

وفي عصر العولمة، يحتاج العالم أكثر من أي وقت مضى إلى تنسيق أفضل بين كل البلدان في مختلف مجالات التعاون، بما في ذلك في مجال المساعدة الإنسانية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويعرب وفدي عن قلقه العميق إزاء تزايد عدد وحجم الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ خلال السنة الماضية، التي أدت إلى خسائر هائلة في الأرواح ودمار لاقتصادات البلدان المتأثرة بهذه الكوارث.

ومن الواضح أن لكل بلد دوره الأساسي في العناية بضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى التي تحدث على أراضيه. ومع ذلك، فإن حجم ومدة استمرار الكثير من حالات الطوارئ قد يفوق قدرة كثير من البلدان

المتضررة على الاستجابة، وفي هذه الحالات تتسم المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي بأهمية كبيرة.

وكما نعلم جميعا، تتحدد المساعدة الإنسانية على أساس الاحتياجات الناشئة عن كارثة طبيعية بعينها. وفي حالة بلدي، أدت العواصف الثلجية العاتية والبرودة المفرطة لشتاء عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ إلى فقدان حوالي ٣ ملايين رأس من الماشية – وهي تمثل حوالي ٩ في المائة من ماشية البلد كلها – كما أن أكثر من خُمس السكان قد تأثروا بهذه الكارثة التي تعد أسوأ الكوارث المتعددة الجوانب في منغوليا خلال الثلاثين سنة الماضية.

وبالنسبة لمعظم سكان الريف الذين أصابتهم هذه الكارثة الطبيعية، تمثل تربية الماشية الشكل الرئيسي للنشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للدخل. ولكن ما هو أكثر إثارة للانزعاج الجراح المعنوية التي تعاني منها الأسر البدوية نتيجة لنفوق قطعانها. فأراضي منغوليا واسعة، وليس من اليسير توصيل المساعدة إلى المناطق البعيدة التي أصابتها الكارثة. وكانت الاستجابات لندائنا من أجل المساعدة الدولية عونا كبيرا، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان شعب منغوليا العميق على هذا الدعم.

وبالنظر إلى حجم الأضرار التي لحقت باقتصاد البلد، وكذلك ضعفه وهشاشته، ستكون هناك صعوبة مفرطة بالنسبة لمنغوليا في أن تتغلب وحدها على كل الآثار السلبية لهذه الكارثة، التي لن تنفك تؤثر علينا لعدة سنوات قادمة. وقد بدأ الشتاء بالفعل في منغوليا، ويواجه رعاة القطعان احتمال التعرض لفترة شتاء وربيع قاسية أخرى.

وإن عمليات الإغاثة في منغوليا تقدم بعض الدروس التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في العمل المقبل من هذا الطابع وهذه الأبعاد، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة السرعة في الاستجابة للنداءات، وفي تقييم الأضرار الناجمة عن الكوارث، وبطبيعة الحال في التنفيذ. وكما نرى من تقرير الأمين العام، لا تزال الاستجابة العامة للنداءات الدولية غير مرضية.

وترحب منغوليا بزيادة المعونة الإنسانية التي تقدم على أساس ثنائي. وفي ذات الوقت، تشدد أيضا على أهمية الاستجابات المتعددة الأطراف في حالات الطوارئ الإنسانية، دعما للجهود الوطنية. والمساعدة الإنسانية مجال للأمم المتحدة فيه خبرة كبيرة. ووفدي يشجع تعزيز التعاون بين الحكومات، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فضلا عن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما أننا نشجع على مزيد من المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في التخفيف من وطأة الآثار السلبية للكوارث الطبيعية.

وحيث أن الكوارث الطبيعية كثيرا ما تصيب البلدان التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للتغلب عليها بشكل كاف، فإن وفدي يود أن يشدد على ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة للحد من ضعف المجتمعات أمام الأخطار الطبيعية في تلك البلدان، بما في ذلك تدابير للحد من الكوارث كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة.

ويجدر بنا أيضا أن نؤكد على أهمية نقل التكنولوجيات المناسبة للإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية، والوقاية منها، والاستعداد لها، والتخفيف من وطأتها، ومجابهتها التي ينبغي أن تتاح بشروط ميسرة وتفضيلية.

وهناك حاجة أيضا إلى النظر في إيجاد آليات مبتكرة لتحسين الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية، ويعتقد وفدي أن الأمم المتحدة ستواصل القيام بدور هام في تطوير المساعدة الإنسانية والنهوض بها.

السيد إيساكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): للاتحاد الروسي، بصفة عامة، رأي إيجابي في

تقرير الأمين العام ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ (A/55/82). فنحن نلمس تحسنا ملحوظا في نوعية التقرير، فيما يتعلق بكم المعلومات وعمق التحليل ووجود توصيات محددة. وتعلق روسيا أهمية كبرى على التعاون الدولي في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ومن خلال الأمم المتحدة في المقام الأول. ونلاحظ مع الارتياح التقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال الذي نلمس فيه المزايا العظيمة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي ترأسه في الوقت الحالي السيدة مكاسكي. ونحيط علما بمشاركة هذا المكتب بنشاط وفعالية في معالجة مجموعة المشاكل المعقدة المرتبطة بالعمليات الإنسانية، بما في ذلك الاستعداد والتأهب للأزمات الإنسانية الوشيكة الحدوث والإنذار المبكر بوقوعها.

وكان هناك تقدم ملحوظ في بعض مجالات النشاط ذات الأولوية، مثل رسم السياسات وكفالة التنسيق الفعال للعمليات الإنسانية، وغرس المبادئ الإنسانية في الحياة الدولية. وفي الوقت ذاته، فإن تزايد حالات وقوع الكوارث الطبيعية والكوارث الصناعية وغير ذلك من حالات الطوارئ، إلى جانب زيادة حجم المعاناة الإنسانية والخسائر المادية أصبحت تشكل مهام جديدة سواء من حيث اتساع نطاق العمل الإنساني، أو من حيث تحسين أدوات وآليات تخفيف وإزالة آثار الكوارث.

ولا تزال المبادئ الأساسية لتقديم المساعدة الإنسانية كما هي لم تتغير: الحيدة، والروح الإنسانية، والنزاهة، وعدم فرض شروط سياسية، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتقديم المساعدة بموافقة البلد المتضرر ووفقا للقانون الدولي والتشريعات الوطنية. فما لم تتقيد الدول الأعضاء تقييدا صارما بهذه المبادئ لا يمكن تصور إمكانية تطوير وتحسين التعاون الدولي في المجال الإنساني.

وعلى النقيض من هذه المبادئ الأساسية مباشرة تكمن الأفكار التي شاعت عما يسمى بالتدخل الإنساني. وقد أعاد مؤتمر قمة الألفية التأكيد مرة أخرى على أن هذا المفهوم الذي يحمل في طياته عناصر تدمير نظام العلاقات الدولية بأسره مرفوض من جانب الأغلبية الساحقة من المجتمع العالمي.

وفي هذا السياق، تقوم الحاجة إلى النظر بتأن في نتيجة الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية لآخر دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أكد هذا الجزء مرة أخرى، ضمن أمور أخرى، أن فعالية عمل الأمم المتحدة في هذا المجال الهام، تعتمد اعتمادا حاسما على النهج البنّاء الذي يتخذه الشركاء، وعلى وجود أساس لاتخاذ القرارات بتوافق الآراء. ونحن نحبذ زيادة تعزيز فعالية الجزء الإنساني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره أداة رئيسية للتنسيق الحكومي الدولي لعمل منظومة الأمم المتحدة في القطاع الإنساني، ومن الأهمية بمكان أن يواصل هذا الجزء تأدية مهامه في مناخ عملي وبناء، مع التركيز على الجوانب التنسيقية للعمل الإنساني، وتجنب المشاكل التي تعد حساسة من الناحية السياسية، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى التأني والاحتراس في اختيار الموضوع الرئيسي للجزء الإنساني. ومن الأساسي إذن ألا يصبغ هذا الجزء بالطابع السياسي، وأن تصبح له أهمية عملية بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء، وأن يتيح الاستفادة بصورة أكمل من الإمكانات التنسيقية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أما أهم آلية لتنسيق المساعدة في حالات الطوارئ في منظومة الأمم المتحدة فلا تزال هي اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعكف على وضع توصيات مفيدة لتحسين العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في الحقل الإنساني.

وينبغي أن يتوفر لدى الأعضاء قاطبة معلومات عما يفعله هذا الجهاز وعن أساليب عمله، وأن تنشر هذه المعلومات بصفة منتظمة. وثمة دور هام تؤديه عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات في مجال تحسين التخطيط الاستراتيجي لعمليات الطوارئ. ونلاحظ التحسن في هيكل النداءات وإجراءات إعدادها وشكلها. ونعتقد أن ممارسة إطلاق هذه النداءات في آن واحد برهنت على جدواها. وفي هذا الصدد، نرحب بالعرض المقرر إجراؤه غدا لجميع نداءات عام ٢٠٠١، ونناشد مجتمع المانحين أن يستجيب لها بنشاط بغية التغلب على نقص التمويل المزمن الذي تعانيه النداءات الفردية وظهور ما يسمى بحالات الطوارئ المنسية.

ومع تأييد الأفكار الواردة في التقرير عن الحاجة إلى تعزيز المساعدة الإنسانية متعددة الأطراف، لا يجوز أن يكون هذا النوع من المساعدة منافسا للمساعدة الثنائية. ولا بد أن تعمل المساعدات المتعددة الأطراف والثنائية وجهود المنظمات الإنسانية غير الحكومية بشكل متكامل، وأن تؤخذ في الحسبان في النداءات المشتركة بين الوكالات. ونعتقد أن ثمة إمكانية حقيقية في هذا المجال لزيادة المهام التنسيقية للأمم المتحدة.

وهناك حاجة أيضا إلى تحسين الظروف التي تنفذ فيها العمليات الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على إمكانية الوصول إلى المحتاجين، فضلا عن تحسين التنسيق في الميدان. ومن دواعي قلقنا الخاص تزايد عدد التهديدات التي يواجهها موظفو المساعدة الإنسانية، والهجمات التي يتعرض لها أولئك الموظفون. لقد أصبح هذا الوضع شديد الخطورة في السنوات الأخيرة بعد أن زاد عدد حالات الوفاة وأخذ الرهائن بين الموظفين المدنيين العاملين في الأمم المتحدة. وهو وضع لا يمكن السكوت عليه.

ويتحتم على جميع أطراف أي صراع أن تحترم المبادئ التي تنظم تقديم المساعدة الإنسانية، ومبادئ القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام بخصوص سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، والتي تستهدف تحديث جهاز توفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة، مقترحات مفيدة جدا وأتت في حينها.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا زيادة في عدد الكوارث الطبيعية الواسعة النطاق. ونحن نقدر تقديرا كبيرا العمل الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنسيق الجهود المبذولة للتغلب على آثارها المدمرة. ونعتبر أن الفرع الذي يتضمنه التقرير عن دور التكنولوجيا في التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ موضوعه ساخن ووثيق الصلة بالحالة الحاضرة. إلا أن التقرير يقتصر على تحليل المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الفضائية المستخدمة في مراحل الإنذار المبكر والوقاية، ولا يكاد يتضمن أية معلومات يمكن أن تفيد البلدان المتلقية للمساعدة بشأن استخدام تكنولوجيا الإنقاذ في مرحلة النقاهة.

ومن دواعي سرورنا أن ثمة قدرة ملموسة على الإنذار المبكر والاستجابة لحالات الكوارث على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أمكن تطويرها وبدأت تعمل فعلا بصورة حسنة، وأن الأمم المتحدة، ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية بصفة خاصة، كانت جد نشطة في هذا الميدان. ومع ذلك لا يزال هناك عدد من المشاكل التي لم تحسم بعد بخصوص تنسيق الأنشطة التنفيذية لخدمات الإنفاذ المقدمة من مختلف البلدان. فلا يوجد تقسيم واضح للعمل في عمليات الإنقاذ. وأكبر هذه المشاكل هي الفشل في الاستفادة الكاملة من التكنولوجيات المتخصصة للتعامل مع الكوارث. ونرجو من الأمين العام أن يعد توصيات بشأن

هذه المسألة على أساس إعداد قائمة تشمل الإمكانات المتوفرة حاليا في هذا المجال على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية. وقد قمنا من جانبنا فعلا بتقديم قائمتنا بهذا النوع من التكنولوجيات الذي يتوفر في روسيا. ونناشد البلدان الأخرى التي تملك إمكانات مناسبة في هذه المجالات أن تقدم للأمين العام قوائم مماثلة حتى تكون لديه فكرة شاملة عما هو متوافر، وينشئ آلية تنسيق الاستفادة من هذه التكنولوجيات على المستوى العالمي.

ونؤيد اعتماد مشروع قرار بشأن تقديم المساعدة الدولية إلى طاجيكستان من أجل السلام وتطبيع الأوضاع وإعادة التأهيل. فلا تزال طاجيكستان، رغم التقدم المحرز في عملية السلام والإصلاح الاقتصادي، واستمرار المساعدات الدولية، تحتاج إلى مساعدة إنسانية كبيرة. فقد تفاقم الوضع هذا العام بفعل الجفاف والخطر المتنامي الناجم عن التدفق الجماعي للاجئين الوافدين من البلد المجاور أفغانستان.

ونحن نتخذ موقفا إيجابيا من جهود المجتمع الدولي لتوفير المساعدة الإنسانية لسكان أفغانستان بعيدا عن التمييز. ونرى من الأساسي أن تكفل ظروف عمل مأمونة للوكالات الإنسانية والمنظمات الأخرى العاملة في أفغانستان.

وأود أن أتعرض بإيجاز لمسألة النتائج الإنسانية المترتبة على الجزاءات. فلتخفيف الأثر السلبي المترتب على الجزاءات إلى الحد الأدنى، لا بد من إيلاء الاعتبار، عند وضع نظام ما للجزاءات، لتأثير هذه الجزاءات سواء على سكان البلد المستهدف أو على سكان البلدان الثالثة. ونحن نحبذ إضفاء وجه إنساني على الجزاءات وتوجيهها نحو الهدف المقصود منها بأقصى درجة من الفعالية. كما يتعين إبعاد المنظمات الإنسانية الدولية عن آثار القيود الناجمة عن الجزاءات. ويتعين أيضا ألا تشمل نظم الجزاءات المواد الغذائية المرسلة للسكان المدنيين الذين لا يملكون إمكانية الحصول على الإمدادات الغذائية والطبية والأدوية.

وفي نيسان/أبريل من العام المقبل ستحل الذكرى السنوية الخامسة عشر لكارثة تشيرنوبيل. وقد بلغت ضخامة الآثار التي خلفتها أكبر كارثة صناعية في التاريخ، وطبيعتها الدائمة حدا يستوجب اهتماما دوليا جادا. وبالتالي فإن البلدان الثلاثة التي عانت من هذه الكارثة – بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا – تناشد الأمم المتحدة أن تعزز جهودها لتعبئة المساعدة الدولية من أجل تخفيف عواقب تلك الكارثة وتخفيضها إلى الحد الأدنى.

كما يعرف الجميع، فبرغم التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، فإن المشاكل الإنسانية في يوغوسلافيا لا تزال حادة. فذلك البلد لا يزال به أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد داخليا ولا تزال الحالة الاجتماعية – الاقتصادية تسوء بصفة عامة. والصورة قاتمة بشكل خاص فيما يتعلق بقطاع الطاقة وإمدادات الأغذية وفي مجال الميزانية.

وقد قدم الوفد الروسي – بالاشتراك مع ٢٠ وفدا آخر، بما فيها وفود بلدان من الاتحاد الأوروبي، ورابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية والوسطى، وكذلك دول أوروبية أخرى – إلى هذه الدورة للجمعية العامة مشروع قرار بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن نعرب عن تقديرنا العميق للبلدان التي ساهمت في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار هذا، ونعتمد على تأييدها هي والدول الأعضاء الأخرى. وسيعزز هذا حقا الحل السريع للمشاكل الإنسانية الحادة ويدعم انتعاش يوغوسلافيا، كما أنه يظهر أيضا تضامن المجتمع الدولي مع التحولات الديمقراطية الجارية في ذلك البلد.

السيد كهاري (الهند) (تكلم بالانكليزية): في البداية، نود أن نشكر الأمين العام على تقاريره محل المناقشة اليوم. إنها شاملة وتستجيب للأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لمسألة المساعدة الإنسانية الحاسمة.

إن عبارتي ''الإنسانية'' و ''العمل لخير الإنسانية'' يساء استخدامهما اليوم كثيرا. بعض الأعمال قد تكون أساسا إنسانية في طابعها، مع أن لها نتائج كارثية على السكان الذين تمارس هذه الأعمال لصالحهم. وفي مجالات أخرى عديدة، يكون من الواضح أن الدوافع هي تحقيق مصالح ذاتية وخبيثة وإن كانت بنتائجها مسحه من المنافع الإنسانية وتوفر بالتالي للذين يعملون باستمرار بالمخالفة لأحكام القانون الدولي تبريرات بأثر رجعي. ولذلك فإننا نتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في ندوة الأكاديمية الدولية للسلام – بأن لفظة '' إنساني'' من الضروري أن تكون، في إطار الأمم المتحدة، محددة تحديدا أكثر ضيقا، وهي كذلك بالفعل. فبدون ذلك قد يؤدي ''الزحف الفعلي'' التدريجي لتوسيع مدلول ''الإنسانية'' إلى التقليل من قيمة شأن هذه الصفة نفسها.

والمبدأ الذي يقضي بأن المساعدة الإنسانية يجب أن تحترم احتياجات ومصالح الشعوب المعنية يبدو أنه يخضع للزاوية التي ينظر منها المانحون. فأين تذهب المساعدة الإنسانية، وكم فيها يذهب إلى هناك، أمران يعتمدان على حاجة المانحين إلى تهدئة من يمثلونهم أو إلى تهدئة ضمائرهم وحاجة المنظمات غير الحكومية الدولية القوية إلى التزلف إليها إرضاء لغرورها، وحاجة شبكات وسائط الإعلام الكبرى إلى أن تتخلل المسلسلات التلفزيونية صور العظماء وهم بمظهر الكادحين. وهذه كلها احتياجات حقيقية للغاية، لكن يكون من الأفضل لو وضعت في الاعتبار أيضا إلى جانبها احتياجات الذين تكتسحهم الكوارث أو حالات الطوارئ. لقد أكد أميننا العام في كثير من الأحيان أن المعيار الوحيد للمساعدة الإنسانية يجب أن يكون الحاجة الإنسانية. ويجب علينا أن نتخذ خطوات فورية لتصحيح التوزيع الجغرافي والقطاعي غير المتساوي على الإطلاق للأموال المحدودة التي تقدم للمساعدة الإنسانية، الأمر الذي يهدد بتقويض المبدأ الأساسي الأول للمساعدة الإنسانية، وهو توفير المعونة بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية.

ولا بد أن يثير انزعاجنا أن التقارير، والمناقشات التي تجرى هنا، لا تركز بشكل وثيق كاف على بعض المسائل الخطيرة.

فأولا، هناك مشاكل تتعلق بالمساعدة الإنسانية غير المنسقة، كما هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة إلى الأدوية التي ترسل للإغاثة في حالات الكوارث والتي إما أن تكون انقضى تاريخ صلاحيتها أو غير ملائمة للظروف المحلية.

ثانيا، هناك معضلة كيفية توصيل المساعدة الإنسانية إلى سكان معرضين للخطر في مناطق كانت بها مؤخرا صراعات وتنتشر بها عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. فهذه المساعدة تصبح في كثير من الأحيان محل تنافس بين أطراف الصراع. وكما ذكر الأمين العام في خطابه لندوة الأكاديمية الدولية للسلام ''كثيرا ما نجد الإحسان الذي نقدمه دون تحيز غير محايد في أثره''. (SG/SM/7632).

إن استخدام إحدى عمليات حفظ السلام لتوصيل المساعدة يعطي الانطباع في كثير من الأحيان لطرف أو لآخر بأن الأمم المتحدة منحازة. وفي بعض عمليات حفظ السلام الراهنة، يقع تقديم المساعدة الإنسانية في إطار ولاية مسندة بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهذا أمر يخالف العقل. فالمساعدة الإنسانية لا يمكن أن تقدم، وبالتأكيد

لا يمكن أن تستدام، في ظل إطلاق النار. ونحن ندرك أن الخيارات هنا مضنية غير أنه يلزم تناولها والتفكير فيها مليا.

ثالثا، هناك مسألة الاستخدام المتزايد، في بعض حالات الطوارئ التي وقعت مؤخرا، للقوات المسلحة لتوصيل المساعدات الإنسانية، عندما تكون القوات المعنية، الوطنية أو غير الوطنية، محايدة، كما كان الحال بوضوح بالنسبة لقوات جنوب أفريقيا التي قامت ببعثات إنقاذ في موزامبيق، قد تكون الدراية المهنية التي يمكن أن تطبقها مفيدة. ومع ذلك، في حالتين أخريين وقعتا مؤخرا على الأقل، قررت القوات المسلحة التي شاركت مؤخرا في عمليات عسكرية في البلد المعني أن تبرز صورتها وهي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية من أجل دعم صورتها المحلية. واقتران الأمم المتحدة بهذه المحاولات يلطخ صورتها بصفتها عاملا فاعلا محايدا في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

رابعا، هناك الاعتماد المتزايد على الهبات المقدمة من القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسية، التي يجب مراقبتها، خوفا من أن يكون الدافع وراءها ليس الاستجابة للاحتياجات المحلية بل المصالح التجارية للشركات المعنية في البلدان والتي تكون أسواقا محتملة.

خامسا، المنصة التي يوفرها الموقع المسمى ”ريليف ويب“ [شبكة الغوث] لنشر المعلومات فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى ينبغي ألا تصبح تجميعا لمقالات صحفية غير مؤكدة. وبدلا من أن تحاول استنساخ وظائف وكالات الأنباء، ينبغي أن تركز، وخصوصا في هذا الوقت الذي يتسم بالقيود على الموارد، على المعلومات التي من شأنها أن تكون مفيدة لوكالات ومنظمات المساعدة الإنسانية المحايدة في عملها.

إن وجهات نظرنا فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (A/55/82) معروفة. ومع ذلك هناك نقاط تفصيلية قليلة جديرة بالتكرار. تذكر الفقرة ١٢ أن العديد من هيئات الأمم المتحدة تعمل لتحسين آليات الإنذار المبكر والاستعداد في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. لكن ليست هناك ولاية لهذه المهمة. وعلى وجه الخصوص عندما تكون الموارد ضئيلة، فإن الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ينبغي أن تركز على مهمتها الرئيسية المتمثلة في تعزيز التنمية. ونحن نلاحظ أن اجتماعا للمانحين أوصى بأن تساعد المنظمات غير الحكومية في وضع الاستراتيجية. إن للمنظمات غير الحكومية بالتأكيد دورا تقوم به في المساعدة الإنسانية، لكن الاستراتيجيات يجب ألا توضع إلا تحت إشراف حكومة البلد المتأثر. ويجب أن يظل الإبقاء على فروق واضحة بين المكونات السياسية، والإنسانية ومكونات حقوق الإنسان في استجابة الأمم المتحدة. أن مجلس الأمن ليس له دور سواء في وضع القانون الإنساني الدولي أو تطبيقه. ولذلك لا نوافق على الفقرتين ٢٠ و ٢١، اللتين لا تعكسان بشكل دقيق النتائج المتفق عليها في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بحماية المدنيين والأطفال في الصراعات المسلحة، لا نعتقد أن قرار مجلس الأمن كان مفيدا، أو أنه أحدث أي تغيير. ونحن نوافق على مضمون الفقرة ١١٢ ومؤداه أن الحكومات عليها مسؤولية رئيسية بالنسبة للمشردين داخليا. ويجب أن يكون العمل الدولي بناء على طلب الحكومات المعنية. ونحن لا نتشاطر الرأي المعرب عنه في الفقرة ١١٨ بأن بعض الحكومات قد لا تكون لديها القدرة أو الرغبة في الاضطلاع بمسؤولياتها. وليس هناك دليل على هذه التهمة الكاسحة.

إننا نأمل ألا تُفسد التقارير مستقبلا بصياغات تتجاهل بإهمال الحقائق أو الحساسيات السياسية، كما هو الحال، على سبيل المثال، في الفقرة ٢٢، التي تتكلم عن ”عمليات سلام متكاملة“، وهذا المفهوم لم يتوفر بعد بخصوصه توافق آراء دولي.

هناك بُعد جديد لهذه المناقشات يوفره الميل المتنامي إلى التدخل الظاهر، القائم ضمنا على نظرية أن كل شيء سيكون على ما يرام إذا ما تولت البلدان المتقدمة النمو والمنظمات غير الحكومية المسؤولية، وبالتالي إذا ما تم تخطي الحكومات الممثلة المنتخبة – وذلك بصرف النظر عن الالتزام الصارم بنشر الديمقراطية الوارد في إعلان قمة الألفية.

وفي ظل مثل هذه الظروف، لا يمكن فصل المساعدة عن حسابات المانح الاقتصادية أو السياسية، بل أنها قد تحيي مشاعر انعدام الأمن التي اتسم بها عصر سالف. ولا ينبغي للقرن الجديد أن ينذر بخطر انقسام جديد بين الشمال والجنوب. ولا ينبغي للقلق الشديد بشأن الأزمات الإنسانية أن يخفي الحقيقة المتمثلة في الميل إلى النظر إلى الأعمال بمنظار سياسي، ومن الواضح أن ظهور مبدأ التدخل المسلح لمعالجة القضايا الإنسانية سوف يضعنا على منزلق خطير بل ويحتمل أن يستنفد في القريب العاجل قدرات منظمتنا المفتقرة دوما إلى المال وأن يقلل مما تتمتع به من مصداقية. ولذلك، نؤيد كل التأييد آراء الأمين العام القائلة بأن علينا ''الابتعاد تماما عن وصف العمليات العسكرية بأنها عمليات 'إنسانية'.''

وهذه المشكلات كلها يمكن تفاديها إذا تقيدنا تقيدا شديدا بالمبادئ التوجيهية للمساعدات الإنسانية. إلا أن هذه المبادئ تنتهك أكثر مما تحترم. وهناك أيضا مبادئ توجيهية تتعلق بالأشخاص المشردين داخليا، أعدها الممثل الخاص للأمين العام، وهي مبادئ لا تحظى بموافقة حكومية دولية. إلا أن هذه هي المبادئ التي يبدو أن منظومة الأمم المتحدة تجدها أكثر جاذبية من غيرها. ولن أعيد عليكم كل ما جاء بالقرار ١٨٢/٤٦، وإن كنت أحث منظومة الأمم المتحدة على أن تحترمه.

ولقد أولت الهند على الدوام أهمية كبرى لتقديم المساعدة الإنسانية التي تحترم تماما ما وضعته الجمعية العامة من مبادئ توجيهية. ولقد قدمنا على الرغم من شح الموارد مساعدات إنسانية، بروح التضامن بين بلدان الجنوب إلى المتأثرين بالكوارث الطبيعية وغير ذلك من حالات الطوارئ ذات الصبغة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، لم نلتمس المساعدة الإنسانية محاولين مواجهة الكوارث الطبيعية التي نكبتنا في حدود قدراتنا وبجهودنا المحلية، متقيدين بالروح الحقة للمبادئ التوجيهية – للمساعدات الإنسانية، التي تبين بوضوح أن المسؤولية الرئيسية على المبادرة بالمساعدات الإنسانية وتنسيقها وتقديمها تقع على عاتق البلد المتضرر – رغم أننا ممتنون بطبيعة الحال، كل الامتنان للآخرين الذين قدموا المساعدات لنا باعتبار ذلك تعبيرا حقيقيا عن التضامن الإنساني.

وتعلن الهند أهمية كبرى على أحدث التكنولوجيات، التي من قبيل الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية والنظام العالمي لتحديد المواقع، ووضع النماذج الحاسوبية والنظم المتخصصة وإدارة المعلومات الالكترونية، في الاستجابة للكوارث الطبيعية. كما يمكن أن تؤدي الفتوحات التكنولوجية دورا رئيسيا في تعزيز قدرات اتقاء الكوارث والتأهب لها، ونحن نبذل في الهند قصارى جهودنا لاستغلالها بإنشاء شبكة معارف معنية بالكوارث الطبيعية، ووضع خرائط لمناطق الأخطار وإجراء تقييم لأوجه الضعف، بما في ذلك إعداد أطلس للهند يبين نقاط الضعف، ونظام للإنذار بالكوارث. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن ما أولاه الأمين العام من اهتمام شديد بالعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، يعد إحدى القضايا الرئيسية التي ينبغي أن تحتل أبرز مكان في جدول الأعمال الدولي.

وقد تعرض العمل الإنساني الجيد التوقيت للخطر في عديد من البلدان باستهداف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني عن عمد، وكذا بإنكار الحق في الوصول. وأود أن أعرب عما يشعر به وفدي من تقدير عميق وإعجاب شديد

لما يبديه الكثير من المنظمات والأفراد في مجال الإغاثة والمساعدة، داخل الأمم المتحدة وخارجها من تفان والتزام، إذ يعملون في ظل أصعب الظروف وأشقها لإسعاف المحتاجين. وقد أبرز تقرير الأمين العام (A/55/494) بوضوح التهديدات التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة. إن القلق يساورنا لأن هذه الأخطار تتجه إلى الازدياد، مثلما هو حال التهديدات وأعمال العنف الموجهة لكل من يشملهم القانون الإنساني الدولي بالحماية.

ونحن نحيي أولئك الذين قدموا التضحية العظمى إعلاء لشأن قضايانا، ونثق بأن هذه الحالات ستصبح نادرة، بل ونأمل أن تختفي في السنوات المقبلة. إلا أننا بحاجة إلى أن نتدبر مواقفنا بجدية إذا كانت الهجمات المتزايدة على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ناتجة عن تصور مفاده أن المساعدات الإنسانية متحيزة وأنها بالتالي جزء من المشكلة بدلا من أن تكون جزءا من الحل. ومن الواضح أن سلامة المساعدات الإنسانية وأمنها لن يكفلا بالتوقيع على اتفاقيات الأمم المتحدة أو باتخاذ قرارات من هذه الجمعية. إذ لا يمكن كفالتها إلا إذا رأى الناس أن المساعدات الإنسانية نزيهة ومحايدة حقا وتقدم وفقا للمبادئ التوجيهية التي بينتها الجمعية العامة بكل وضوح في قرارها ١٨٢/٤٦.

وأود الآن أن أشير إلى بند جدول الأعمال المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني إن الهند ما برحت تساهم على الرغم من القيود التي تحد حركتها في عملية تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، عن طريق تقديم المنح الدراسية وبرامج التبادل الثقافي. وقد قدمت الهند تدريبا متخصصا لواحد وأربعين مرشحا من فلسطين خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى آذار/مارس ٢٠٠٠. وقد بلغ مجموع الفلسطينيين المدربين في الهند على مدى السنوات الأربع الماضية مائتي شخص. وتتحمل الحكومة الهندية جميع تكاليف التدريب بما فيها الإقامة والتغذية. وأعلنت الهند عن تبرعها بمبلغ مليون دولار في مؤتمر المانحين المعقود في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وبمبلغ مليون دولار آخر في مؤتمر إعلان التبرعات اللاحق المعقود في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد وفينا بهذين التعهدين بدفع المبلغين بالكامل. وفي مؤتمر المانحين الثالث المعقود في واشنطن يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، تعهدت الهند بدفع مبلغ مليون دولار إضافي لمساعدة فلسطين. ومن بين هذا المبلغ دفع فعلا ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لجامعة الأزهر في غزة لتشييد طابقين إضافيين لمكتبتها، وسيستغل باقي المبلغ في الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية.

ورغم أننا سنتناول البند المتعلق بأفغانستان في وقت لاحق، فإنني أود أن أقول إن الحالة الإنسانية هناك تكتسب أبعادا خطيرة. إذ أن غالبية الشعب الأفغاني عاجزة عن التمتع بأبسط حقوقها الإنسانية، بفعل الآثار المتراكمة التي خلفتها الحرب التي تفرض الآن على شعب أفغانستان من قبل حركة الطالبان ورعاتها الأجانب؛ والفقر المؤلم؛ والتخلف الشديد؛ وسياسات الطالبان وممارساتها. ومما يثير أشد القلق استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء والأقليات الدينية. ونحن نطالب سلطات الطالبان بأن تنبذ الممارسات التمييزية التي فرضتها على الأقليات لا سيما اقتضاء ارتداء أفرادها علامات خاصة لتمييزهم. إن تشريد طالبان للسكان المدنيين بالإكراه، وإحراق المساكن والمحاصيل، وقطع الأشجار المثمرة، وتعمد تدمير الهياكل الأساسية المتفرقة، بما فيها شبكة الري، والقصف الجوي العشوائي للمدنيين، والحرمان من سبل إمكانية الوصول إليها، تمثل كلها عوامل لا تعرقل فحسب تقديم المواد الغوثية لآلاف المشردين داخليا، بل تسهم أيضا في زيادة فداحة الخسارة الناجمة عن الجفاف، الذي لا يزال يحدث أضرارا جسيمة.

ولقد ساهمنا في التخفيف من معاناة الشعب الأفغاني بقدر ما نستطيع، وذلك بإرسال المساعدات الإنسانية. وعلى مدى العقد الماضي وحده، قدمنا في إطار المساعدة الثنائية وعن طريق منظومة الأمم المتحدة، مساعدات تربو قيمتها على ١٨٥,٥ مليون روبية، بالإضافة إلى تنظيم مخيمات لتركيب الأطراف الصناعية وتوفير العكازات، وذلك ضمن تدابير أخرى. ونأمل في التغلب في القريب العاجل على القيود المعروضة على المساعدات الإنسانية التي بينها الأمين العام.

لقد كان بياني طويلا إلى حد ما، ولكن توفير المساعدات الإنسانية مهمة بالغة التعقيد والصعوبة. ونحن معجبون بالعمل الذي أنجزته منظومة الأمم المتحدة وبتفاني الرجال والنساء، العاملين في المقر وفي الميدان، لكي يوصلوا هذه المساعدات إلى المحتاجين. ولكن لأن هذه المهمة بالغة التعقيد، ويلزم أن تتحقق بالشكل السليم في نفس الوقت – لأن عواقب الفشل أو الإهمال أو التزوات تكون هائلة فعلينا أن نمارس النقد الذاتي دائما. وهذه هي الروح التي تكلمت بها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.